الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في

شعبة علوم إقتصادية

التخصص إقتصاد كمي

بعنوان

أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل البطالة دراسة قياسية وتحليلية حالة الجزائر

إعداد الطلبة:

حشلافي مُحَّد

دراوي الجيلالي

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ.....رئيسا

الأستاذ ..... مقررا

الأستاذ .....المشرف

الأستاذ.....عضوا

السنة الجامعية 2017 – 2018

الملخص :

تعتبر قضية البطالة في الوقت الحاضر إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها و أنظمتها، حيث تعكس تشوهات في كل من جانب العرض والطلب على القوى العاملة نتيجة لعوامل ديمغرافية و اقتصادية و اجتماعية، هذه المشكلة كانت محل بحثنا حيث تم قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2017 ، و ذلك بعد معالجته من جانبين :جانب خاص بالإطار النظري حول البطالة، و تحليل واقع البطالة في الاقتصاد الجزائري، و كذا الإطار النظري الخاص بالاقتصاد القياسي و من ثم دراسة قياسية في الجانب التطبيقي ببناء نموذج قياسي لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة بعد التعرف على منهجية الاقتصاد القياسي

تم التوصل من خلال النماذج القياسية أن لكل من حجم السكان و قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أثر على معدل البطالة خلال طول فترة الدراسة، و تم ملاحظة أنه بعد سنة 2000 و التي تزامنت مع تحسن مدا خيل الدولة من الجباية البترولية أن المتغير المفسر خلال فترة 1970-2017 هو الناتج المحلي الحقيقي نظراً لإتباع الجزائر خلال تلك السنوات برامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : معدل البطالة، متغيرات الإقتصادية الكلية، النموذج القياسي.

Abstract :

Le chômage est un problème à l'heure actuelle l'un des problèmes fondamentaux auxquels sont confrontés la plupart des pays dans le monde à différents niveaux de progrès et de systèmes, où reflètent des distorsions dans les deux côté de l'offre et de la demande de la force du travail en raison de facteurs, démographiques, économiques, sociaux, ce problème a été le lieu de nos recherches, nous avons été de mesurer l'impact des variables le taux de chômage économique en Algérie au cours de la période 1970-2017, et que, après le traitement des deux aspects: une partie spéciale du cadre théorique sur le chômage, et la réalité du chômage dans l'analyse de l'économie algérienne, et ainsi que l'économie privée et le cadre théorique standard de l'étude, puis enregistrer le bâtiment côté pratique Un modèle standard C pour mesurer l'impact des variables économiques sur le taux de chômage après la reconnaissance de la méthodologie économétrique

A été atteint grâce à des modèles standard à la fois la taille de la population et la valeur de l'impact réel du PIB sur le taux de chômage pendant la durée de la période d'étude, et il a été constaté que, après l'an 2000, qui a coïncidé avec l'amélioration des chevaux de marée collecte d'huile d'état cette variable Expositor au cours de la période de 2007 2000 est le PIB réel du fait que durant ces années, l'Algérie a suivi les programmes de soutien à la croissance et à la reprise économique.

Mots-clés: Taux de chômage, variables macroéconomiques, modèle standard.

قائمة المحتويات

الاهداء	I
التشكرات	III
الملخص	IV
قائمة المحتويات	VI
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الجداول	VIII
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: البطالة	33-01
المقدمة	1
I. مفاهيم عامة حول البطالة	2
1.I مفهوم البطالة وطرق قياسها وأنواعها	2
2.I أسباب البطالة وآثارها	7
II. أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة	10
1.II النظرية الكلاسيكية	10
2.II النظرية الكينزية	16
3.II النظرية الحديثة	21
III. تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر	24
1.III واقع البطالة في الجزائر	24
2.III أسباب البطالة في الجزائر	28
3.III آليات معالجة البطالة في الجزائر	29
الخاتمة	33
الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي	61-34
المقدمة	35

I. مفاهيم عامة حول التضخم وعلاقته بالبطالة	36
1.I الإطار النظري للتضخم	36
2.I العلاقة ما بين البطالة والتضخم	42
II. مفهوم عام حول الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بالبطالة	44
1.II الإطار النظري للناتج المحلي الإجمالي	44
2.II العلاقة بين البطالة والناتج الاجمالي	49
III. مفاهيم عامة حول الاستثمار وعلاقته بالبطالة	50
1.III الإطار النظري للاستثمار	50
2.III العلاقة ما بين البطالة والاستثمار	55
IV. مفاهيم عامة حول النفقات العامة وعلاقته بالبطالة	56
1.IV الإطار النظري للنفقات العامة	56
2.IV العلاقة ما بين البطالة والنفقات العامة	60
الخاتمة	61
الفصل الثالث: دراسة قياسية لمدى تأثر معدلات البطالة بالمتغيرات الاقتصادية في الجزائر	75-62
المقدمة	63
I. الدراسة التطبيقية	64
1.I اختبار الجذر الأحادي	64
2.I اختبار التكامل المتزامن	66
3.I اختبار العلاقة السببية	70
4.I تقدير النموذج القياسي	74
الخاتمة	75
الخاتمة عامة	77
قائمة المراجع	80

الملاحق	87

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	دالة الطلب على العمل عند الكلاسيك	12
2	منحنى الطلب على العمل بالنسبة للأجرة الحقيقية	13
3	منحنى عرض العمالة بالنسبة للأجرة الحقيقية عند الكلاسيك	14
4	مستوى التوازن للعمالة عند الكلاسيك	15
5	مستوى الدخل محدد بمستوى التشغيل	18
6	منحنى العرض الكلي في النظرية الكينزية	19
7	أعمدة بيانية لتطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 1989 إلى غاية 2011	25
8	منحنى العلاقة ما بين البطالة والتضخم	43

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مستوى البطالة حسب فئات التعليم	26
2	***ADF Test***	65
3	**اختبار *"ADF"* الدرجة الثانية**	65
4	**اختبار رتبة التكامل المتزامن (اختبار *Johansen*)، وباستعمال برنامج (*Eviwes*).**	68
5	**اختبار التكامل المشترك**	69
6	**اختبار التكامل المشترك**	69
7	**اختيار سببية "*Granger*" بين البطالة و معدل التضخم**	71
8	**اختيار " *Granger Causalité* " بين البطالة والانفاق الحكومي**	72

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

لقد شهد العالم أشكالا مختلفة من الظواهر الاقتصادية وسوف تكون لتلك الظواهر افرازاتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والتي من شأنها أن تشكل واقعا مغايرا للعالم.

وفي ضل قراءة لمعدلات النمو الاقتصادي في مختلف العالم، وتفاقم عجز موازين المدفوعات وموازنات الحكومات وتقلص الإنفاق الحكومي تبرز ظاهرة سلبية بشكل أكثر حدة وهي ظاهرة البطالة التي يتصف بها سوق العمل، بعد أن شكلت تلك الظاهرة خطرا حقيقيا على مختلف اقتصاديات دول العالم.

لقد أصبحت ظاهرة البطالة في العالم اليوم من أخطر المشكلات التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية مما تسبب في عرقلت مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات، ويشير الدكتور رمزي زكي الباحث العربي المصري و مستشار الأمم المتحدة الاجتماعي "بأن خطورة البطالة لا تتمثل في التزايد المستمر عبر الزمن في أعداد العاطلين عد العمل الدين وصلوا الآن إلى ما يقارب المليار عاطل في مختلف أنحاء العالم مما يمثل دلك إهدارا في عناصر العمل البشري، لكن تكمن الخطورة في النتائج الاجتماعية والسياسية التي ترافق حالة التعطل حيث تعد البطالة بيئة خصبة للعنف والجريمة والتطرف...".

تظهر ظاهرة البطالة عندما يكون هناك اختلال في التوازن بين قوى العرض والطلب في سوق العمل أين تعتبر نسبة البطالة من أهم المؤشرات والمقاييس لذلك السوق، واختلال سوق العمل يعتبر أيضا أحد مؤشرات تدهور الأداء الاقتصادي الكلي، ولهذا احتلت هذه الظاهرة اهتماما كبيرا لدى الاقتصاديين والمفكرين حيث تعددت الأبحاث وتعمقت الدراسات لمحاولة إيجاد التوازن في هذا السوق.

الجزائر لم تسلم من هذه الظاهرة كباقي دول العالم ومازالت تعاني مشكلة البطالة التي تشكل حيزا واسعا بالنسبة للدولة ولما لها من آثار اجتماعية وخيمة على الفرد والمجتمع ككل، حيث شهدت نسبة البطالة نمو متزايدا. ولقد تميز الاقتصاد الوطني عموما بضعف في تنوع جهازه الإنتاجي، رغم وجود إمكانيات لا بأس بها من خلال امتلاك الموارد الطبيعية والطاقوية والزراعية...إلخ مما يسمح بتجاوز المتاعب الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي استلزم اعتماد حزمة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية و حزمة من الحلول المقترحة لمعالجة مشكل البطالة.

ولعل البحث عن أهم المؤشرات التي تأثر على معدل البطالة من أهم الوسائل التي تساعدنا في فهم تعقيدات هذه الظاهرة ومن ثم البحث عن أنسب الطرق لمعالجتها ولعل الاعتماد على النماذج القياسية يساهم في تبسيط الواقع

لأجل الحصول على نتائج تمكن من دراسة هذه الظاهرة موضوعيا لذا سنحاول طرح الإشكالية التي تتمحور حول السؤال الرئيسي:

ما مدى تأثر معدلات البطالة بالمتغيرات الاقتصادية في الجزائر؟

وعلى أثر هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالبطالة؟ وما هي أهم طرق قياسها؟
- ما هي أهم النظريات الاقتصادية التي تفسر البطالة؟
- ما هو واقع البطالة في الجزائر؟
- ما هي المؤشرات الاقتصادية التي تأثر في معدل البطالة؟

فرضيات البحث:

من خلال الإشكالية المطروحة يتم تحديد الفرضيات على الشكل التالي.

- يؤثر معدل التضخم على معدل البطالة.
- يؤثر الناتج المحلي الاجمالي على معدل البطالة.
- يؤثر معدل الاستثمار على معدل البطالة.
- يؤثر حجم النفقات العامة على معدل البطالة.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف الدراسة في:

- التعرف على النظريات المفسرة للبطالة؛
- التعرف على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري؛
- محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي يبرز تأثير بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية على معدل البطالة في الجزائر.

حدود الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد إطار زمني بين 1970 – 2017 تماشيا مع فترات الإصلاحات الاقتصادية أما الإطار المكاني فغن الدراسة تختص بواقع البطالة في الجزائر.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج القياسي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية، و المنهج القياسي في الدراسة التطبيقية باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الباحثين الذين تطرقوا غلى هذا الموضوع سواء في الجانب النظري أو القياسي نذكر منها:

- دراسة ل سليم عقون، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف، تم التوصل من خلال النماذج القياسية أن لكل من حجم السكان وقيمة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي أثر على معدل البطالة خلال طول فترة الدراسة، وتم ملاحظة أنه بعد سنة 2000 والتي تزامنت مع تحصيل مداخيل الدولة من الجباية البترولية أن المتغير المفسر خلال فترة 2000-2007 هو الناتج المحلي الحقيقي نظرا لاتباع الجزائر خلال تلك السنوات برنامج دعم النمو والانعاش الاقتصادي.
- دراسة ل دادن عبد الغني وبن طجين مُحَّد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 مجلة الباحث عدد 2012/10، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر خلص إلى تقدير معدلات البطالة في الجزائر عن طريق اشعة الانحدار الذاتي، ومن خلال النموذج يمكن القول ان الاستثمار هو المؤثر الاول المباشر على معدلات البطالة في الجزائر، دلك أن اي استثمار يتطلب من السوق ايدي عاملة، مما يعني تخفيض معدلات البطالة إلى مستويات مقبولة. ولهذا فأن الحكومة تبنت هذا الخيار نظرا للنتائج المحققة من جراء تطبيقه خلال السنوات الماضية عن طريق التشجيع على فتح مؤسسات صغيرة و متوسطة من شأنه امتصاص الأيدي العاملة، ونشير غلى أن الاستثمار بدوره يتأثر بأسعار البترول، هذا ما يعني أن معدلات البطالة تتأثر بتلك الأسعار؛ اي ان النفط في الجزائر يوفر الموارد ولا يوفر الشغل.
- دراسة عبد الرحيم شيبي و شكوري مُحَّد، حول البطالة في الجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية 1970-2006، في المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية 17-18 مارس 2008، القاهرة-جمهورية مصر العربية، حيث تم استخدام أساليب التحليل القياسي بالاعتماد على اختبار العلاقة السببية وتحليل أثر الصدمات الهيكلية ومدى استجابة البطالة، وقد وصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

غن أهم متغير كان له تأثير إيجابي على تخفيض معدلات البطالة هو أسعار النفط، وحجم النمو اللاقتصادي؛ إن الزيادة في الإنفاق العام في الجزائر تم على حساب الاستثمار الخاص والذي كان باستطاعته أن يمتص أيدي عاملة كبيرة.

هيكل البحث:

من أجل الإلمام بالموضوع تطلب هيكلة البحث وفق ثلاث فصول:

الفصل الأول:

تناول هذا الفصل ماهية البطالة وطرق قياسها وأنواعها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما تم التطرق فيه إلى المدارس الفكرية المفسرة للبطالة، إلى جانب ذلك التعرف على واقع البطالة في الجزائر.

الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل مفاهيم عامة حول مؤشرات الاقتصاد الكلي وعلاقتها بالبطالة، حيث تم التطرق فيه إلى مفاهيم عامة حول المؤشرات الاقتصاد الكلي المختار (التضخم، الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار والنفقات العامة).

الفصل الثالث:

تناول هذا الفصل دراسة قياسية حول معدل البطالة في الجزائر حيث تم التطرق من خلال أدبيات دراسة السببية المتعدد وكذا لمشاكل القياس التي يمكن أن تواجه إعداده، كما تم فيه بناء نموذج قياسي لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر

الفصل الأول: البطالة

المقدمة:

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهة ولا زالت تواجه اقتصادات العالم لكونها مشكلة ذات أبعاد متعددة بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي، وقد حظى هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم، والجزائر كغيرها من الدول تعاني من هذه الأزمة بسبب مختلف الظروف التي مرة بها على الرغم من المحاولات المتكررة للقضاء على الانعكاسات السلبية له المشكلة. سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى بعض المفاهيم العامة حول البطالة، كما سنحاول التعرف أكثر على الطابع النظري لتحليل البطالة من خلال مختلف بعض المدارس الاقتصادية، وأيضا التطرق غلى واقع البطالة في الجزائر والآليات المختلفة التي تبنتها لمعالجة هذه المشكلة وهذا من خلال:

I. مفاهيم عامة حول البطالة؛
II. أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة؛
III. تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر.

I. مفاهيم عامة حول البطالة

1.I مفهوم البطالة وطرق قياسها و أنواعها

1.1.I مفهوم البطالة

تعد البطالة من الظواهر المعقدة من حيث أسبابها وتحليلها، ومن هنا سنتناول بعض مفاهيمها كالتالي:[1]

يقصد بالبطالة بصفة عامة أنها بعض الموارد المتاحة في المجتمع وغير المستغلة استغلالا كاملا أو أمثلا.

إذا ركزنا على البطالة في سوق العمل بصفة خاصة فإن البطالة في سوق العمل تعني أن هناك جانب من أفراد المجتمع الراغبين والقادرين على العمل ويبحثون عن فرصة عمل ولا يجدونها، فهي بذلك تعني أن هناك جزء من القوة العاملة في المجتمع لا تعمل مع رغبتها في الحصول على فرصة عمل.[2]

وتعرف البطالة بأنها التعطل (التوقف) الإجباري والاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج.

وتعرف قوة العمل في أي مجتمع: على أنها مجموع الأفراد الذين هم ما بين 15–60 سنة ممن يعملون ويبحثون عن عمل بشكل جدي باستثناء كبار السن، المتقاعدين، العاجزين، وربات البيوت غير الراغبات في العمل، والطلاب.

تعرف أيضا البطالة: انها عدم استغلال قوة العمل في المجتمع أو استخدامها كاملا أو أمثلا على الرغم من قدرتها ورغبتها في العمل.[3]

لقد عرف العاطل عن العمل حسب منظمة العمل الدولية بانه: العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده.[4]

[1] لؤي أديب عيسى، الفساد الاداري والبطالة، الطبعة الأولى، دار الكندري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 155-156.
[2] إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار جامعة الجديد للنشر، الاسكندرية، 2007، ص 255.
[3] خبابة عبد الله صهيب، مداخلة حول دراسات وتجارب دولية في القضاء على البطالة، ملتقى دولي الاستراتيجيات التوفيقية بين التنمية المستدامة و البطالة، جامعة مسيلة الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص 04
[4] سفيان دلفوف وعبد السلام حططاش، حول أثر السلوك الاستثماري على البطالة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برنامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2004، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013، ص 2-3

I.1.2 طرق قياس البطالة:

يتم قياس البطالة من خلال مقياسين هما:

أ. المقياس الرسمي للبطالة:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قول العمل}} \times 100$$

يعرف معدل البطالة وفقا لهذا المقياس أنه نسبة عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للمشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة، ويشير مصطلح قوة العمل في المقياس إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، أي أن:

قوة العمل = حجم العمل + حجم البطالة

وتختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى، وتتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يلي:[1]

1) الفئة العمرية المحددة لقوة العمل، وذلك لوجود تباين في السن المحدد لقياس السكان الناشطين اقتصاديا
2) الفترة الزمنية المحددة للعمل، وذلك أن بعض الدول تحددها بأربع أسابيع كما في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا.
3) كيفية العمل إحصائيا مع الخريجين الجدد.
4) تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد بعضها الآخر على إحصاء العمل كعينات، ودول أخرى تلجأ غلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين.

ب. المقياس العالمي للبطالة:

وفقا لهذا المقياس، فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في اقتصاد ما معادلا للناتج المحتمل، وبالتالي يكون معدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج

[1] السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار الجامعة الاسكندرية، الاسكندرية، 2008، ص 320-321

المحتمل يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود البطالة، ويحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها و استخدامها يتطلب ألا تقل انتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه الانتاجية المتوسطة المحتملة.

$$\text{فجوة أو حجم البطالة} = \frac{\text{فجوة الناتج}}{\text{الانتاجية المتوسطة المحتملة}} \times 100$$

الناتج المحتمل = قوة العمل * الانتاجية المتوسطة المحتملة.

الناتج الفعلي = قوة العمل * الانتاجية المتوسطة الفعلية.

ومنه الفجوة الناتج = الناتج المحتمل – الناتج الفعلي.

I.1.3 أنواع البطالة:

قد تظهر البطالة في أشكال متعددة يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين منها بحيث تندرج تحتها الأنواع الفرعية الاخرى وهما:[1]

1) البطالة السافرة:

يمكن أن تعرف البطالة السافرة بأنها وجود قوة عمل وراغبة في العمل بالأجر السائد دون أن تجد لها عملا ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة ويمكن التمييز بين نوعين منها البطالة الاجبارية والبطالة الاختيارية.[2]

أ. البطالة الاجبارية:

يتضمن هذا النوع الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه ويبحثون عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ضل الاجور السائدة.[3] ويمكن التمييز بين عدة أشكال للبطالة الاجبارية وذلك وفقا للأسباب المؤدية إلى ذلك وهي:

[1] علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية – تطبيقية، الطبعة الأولى، دار جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، 2005، ص 14-15

[2] محمود حسين الوادي، كاظم حاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2007، ص 164.

[3] لؤي أديب العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 166

- البطالة الاحتكاكية:

يمكن أن تعرفها بأنها توقف جزء من قوة العمل بسبب الانتقال أو البحث عن وظائف جديدة أخرى، بسبب التطورات في ظروف العمل أو التكنلوجيا وقد تظهر بشكل مؤقت، بسبب الأفضلية أو الأجر أو الانتقال من منطقة إلى أخرى.[1]

- البطالة الهيكلية:

تعرف بأنها البطالة التي تحدث نتيجة لتغيرات هيكلية في اقتصاد تؤدي إلى إلغاء بعض الأعمال وإحداث أعمال أخرى في الاقتصاد ووظائف جديدة، إلا أن أبرز مشكلة فيها أن الافراد عاطلين عن العمل لأسباب هيكلية تنقصهم المهارات اللازمة لتشغيل الوظائف الجديدة.

- البطالة الدورية:

تعرف بأنها تلك التي تحدث نتيجة لانخفاض في المستوى الاقتصادي والذي يحصل خلال الانكماش في الدورة التجارية أو الاقتصادية.

- البطالة الموسمية:

تحدث هذه البطالة نتيجة لتعاقب فصول السنة، أو نتيجة لبعض الأحداث الاجتماعية في مواسم معينة. فالبطالة تنتشر ما بين عمال البناء في فصل الشتاء بالنسبة للمناطق التي يكثر فيها سقوط الأمطار في هذا الفصل.

البطالة الفصلية أو الموسمية ذات أثر وفترة محدودة، وتزول بزوال فصولها ومواسمها. كما أن العمال يحتاطون لها مقدما، بحيث يتم الادخار في أوقات الرواج لمواجهة نفقات البطالة، أو يتم تهيئة مهنة احتياطية يلجأ إليها عند التعرض لهذه البطالة.[2]

[1] محمود حسين الوادي و كاظم حاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 164.
[2] محمد طاقة و الآخرون، اساسيات علم الاقتصاد (الجزئي و الكلي)، الطبعة الثانية، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 312.

ب. البطالة الاختيارية:

تشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظروف الأجور السائدة، بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم مثل المتسولين والأفراد الذين تركو وظائف كانوا يحصلون منها على أجور عالية، ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل مما تعودوا من الأجور المرتفعة لسبب وظيفي، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع.[1]

2) البطالة المقنعة:

وهي أخطر أنواع البطالة نظرا لعدم ظهورها في إحصاءات البطالة وهي وجود عدة أشخاص يعملون في مكان واحد بحيث هذا المكان يحتاج عامل واحد أو إثنين، بحيث لو تم تقليص عدد منهم فإنه لن يؤثر على المستوى الإنتاجي، وعادة ما ينتشر هذا النوع في الدوائر والمؤسسات الحكومية.[2]

3) أنواع أخرى للبطالة:

أ. البطالة البيانية:

وهي التي تنتج عن زيادة حجم القوى العاملة غير المؤهلة لبعض المهن التي تتطلب كفاءة فنية تتلاءم مع الطرق الحديثة للإنتاج.[3]

ب. البطالة المؤقتة:

يشير هذا النوع إلى العاملين الذين ينتقلون من عمل إلى آخر ومن مشروع لآخر، في مثال تركيبات المصانع الجديدة من ذوي التخصصات في مجال ما، وهذا النوع من العمالة يضطر إلى الانتظار بعض الوقت بين عمل وآخر وبين ترك العمل من جهة والالتحاق بجهة أخرى/ هذا الأسلوب ينتج عنه ارتفاع معدل دوران العمالة.

ت. بطالة الفقر:

هي الناشئة بسبب نقص التنمية، كما نعلم أن الاستخدام له علاقة مباشرة بمعدل النمو فإذا تراجع هذا الأخير تقلص الطلب عن العمل وظهرت البطالة. والغالب في هذه البطالة أن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرصة للعمل

[1] لؤي عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 166.
[2] محمد الوادي وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي و الكلي) ، الطبعة الثانية، دار النشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص 312.
[3] نفس المرجع السابق، ص 296.

الثابت والمستمر. وتنتشر هذه البطالة في الأقطار القليلة النمو التي يسودها الركود وضعف التنمية، مما يضطر أفرادها إلى الهجرة نحو الخارج ولهذا تسمى هذه الدول بدول الإرسال و البلدان الموظفة لهذه العمالة بدول الاستقبال.[1]

2.I أسباب البطالة وآثارها

1.2.I أسباب البطالة:

تختلف أسباب البطالة من مجتمع إلى آخر ومن منطقة لأخرى وذلك لأسباب اقتصادية، اجتماعية، سياسية وكل منها يؤثر على المجتمع ويزيد من تفاقم المشكلة، ومن الأسباب نذكر:[2]

- تفاقم آثار الثورة العلمية والتكنلوجية على العمالة حيث حلت الفنون الانتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الانساني في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي ومن ثم انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري؛
- انتقال عدد من الصناعات الموجودة بالبلاد الرأسمالية المتقدمة غلى الدول النامية، من خلال الشركات الدولية للاستفادة من العمالة الرخيصة في البلاد مما أثر على اوضاع العمالة المحلية من هذه الصناعات في البلاد الرأسمالية المتقدمة؛
- لجوء الكثير من الحكومات الرأسمالية إلى انتهاج سياسات انكماشية، فكان طبيعيا أن تحجيم الإنفاق العام

العام الجاري الاستثماري في مختلف المجالات؛

- ارتفاع معدل النمو السكاني: إن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استثمارهم في عملية الانتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة؛
- انخفاض معدلات الاستثمار كنتيجة للندرة النسبية في رأس المال وبالتالي عدم وجود فرص عمل جديدة؛
- سوء التخطيط التعليمي، وعدم تنظيم سوق العمل وربطه بالمؤسسات التعليمية؛[3]
- عدم الاستقرار السياسي وانعدام الثقة التي تؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمارات.

[1] البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلة والمحيطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، ص 169.

[2] بن طاجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008ن مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، جامعة قاصد مرباح باتنة، 2010-2011، ص6.

[3] محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 294.

I.2.2 آثار البطالة:

تنجم عن البطالة آثار اقتصادية وسياسية على الفرد والمجتمع، ولكي نفهم مدى خطورة البطالة ارتأينا دراسة تأثير البطالة على الأعمدة والمكونات الرئيسية لأي مجتمع سواء متقدما أو ناميا. لهذا سوف نتناول تلك الآثار وفق السياق التالي:

أ. الآثار الاقتصادية:[1]

- البطالة تؤدي إلى انتقاد الأمن الاقتصادي حيث يفتقد العامل دخله مما يعرضه الى آلام الفقر والحرمان هو وأسرته؛
- تسبب البطالة معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية بسبب الحرمان وتدني مستوى الدخل؛
- تدفع البطالة الأفراد إلى ممارسة العنف والجريمة والتطرف؛
- تدفع البطالة إلى إهدار قيم العمل البشري وخسارة البلد الناتج القومي؛[2]
- تؤدي البطالة غلى خفض مستويات الأجور الحقيقية، حيث يقبل العاطل عن العمل بأي أجرن هذا يؤدي بدوره إلى عدم التوازن بين الأجور والأسعار وتكاليف حيات المعيشة، مما يقود إلى الفساد الاقتصاد وعدم الانتاجية واندثار روح التنافس؛
- تؤدي البطالة إلى شل الحياة في بعض القطاعات بسبب لجوء العمال غلى اضطرابات العمل، وقد يعطي العامل حق الإضراب ويعتبر ذلك سببا لطرده من العمل.

ب. الآثار الاجتماعية:[3]

يشعل المتعطلون باليأس والإحباط وعدم الانتماء، مما يترتب عليه عديد من الانحرافات الاجتماعية والاخلاقية وارتفاع معدلات الجريمة مثلا القتل والسرقة وخاصة في حالة الدولة النامية التي لا تقدم اعانات بطالة للعاطلين خلال فترة تعطيلهم، بالإضافة الى فقدان العاطلين للخبرات والمعرفة التي اكتسبوها خلال فترة التعليم

[1] نعيمة يحياوي، فعاليات التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية لمواجهة البطالة (دراسة استقرائية في المنظور الاسلامي)، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 06.
[2] حرير بوشعور وفلاق صليحة، مداخلة مسببات البطالة وآثارها الاقتصادية، ملتقى دولي: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتخفيف التنمية، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر، ص 8-9
[3] السيد أحمد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 331.

والتدريب أو الخبرة من الأعمال السابقة وبخاصة في حالة استمرار التعطل لفترة زمنية طويلة. كما أنها تؤدي إلى المزيد من الاختلال في توزيع الثروات فيما بين الأفراد، ومن ثم زيادة حدة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع.

ث. الآثار السياسية:[1]

نجد أن البطالة ألقت بظلالها على قطاعات واسعة من المجتمع بحيث تنجم عنها عدم استقرار وعدم أمن وتتجلى هذه المظاهر في ما يلي:

- انتشار وتوسع دائرة الفساد المالي والإداري؛
- تفشي المحسوبية والتزلف والتملق للمسؤولين وأصحاب القرارات؛
- انخفاض مستوى التعليم كما ونوعا؛
- تزايد ظاهرة عمالة الأطفال وهجرة المقاعد الدراسية مبكرة كنتيجة طبيعية لتدني الحياة المعيشية وانتشار الفقر؛
- تدني مستوى الخدمات والوعي الصحي نتيجة انعدام الأمن والاستقرار السياسي؛
- تؤدي البطالة إلى خلق اختلال كبير في مفهوم المواطنة والارتباط بالوطن حيث يسود الفهم الخاطئ غذا لم يكن الوطن قادرا على الاعالة أو الحماية فلماذا أنتمي إليه.

[1] نعيمة يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

II. أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة:

إن أحداث البطالة ونتائجها في النظام الرأسمالي دفعت بعدد كبير من المفكرين من مختلف مدارس الاقتصاد السياسي إلى محاولة تحليلها وتفسيرها وإبراز انعكاساتها الاجتماعية والسياسية. ونوضح من خلال وجهة نظر تلك المدارس المختلفة وتفسيراتها للبطالة أن كل مدرسة كانت تنطلق من موقع طبقي واجتماعي معين في تحليلها للواقع، ووجب التوقف عند بعض المدارس لنتمكن من فهم اتجاه نظرتها لمسألة البطالة.[1]

1.I النظرية الكلاسيكية:

تعتبر النظرية الكلاسيكية من أكثر المدارس التي مان لها إسهام واضح ومتكامل في تحليل مشكلة البطالة في النظام الرأسمالي، يرجع السبب في ذلك إلى أن الاقتصاديين الكلاسيك كانوا يعطون أهمية كبيرة لتحليل البعد السياسي، ولعل اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك بالبعدين الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية جعل مشكلة البطالة تحتل مكانة مهمة في تحليلهم.[2]

أولا ينبغي التعرف على الافتراضات والشروط الاساسية للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية من أهمها ما يلي:

- وجود سوق المنافسة الكاملة (المنافسة التامة)؛
- الملكية خاصة للنشاطات الاقتصادية؛
- حرية ممارسة النشاطات الاقتصادية (حرية التجارة الخارجية)، وبعيدا عن تدخل أي جهة كانت؛
- الربح هو الهدف الأساسي للقيام بالنشاطات الاقتصادية ومنها (النشاطات الانتاجية)؛
- تحقيق التوافق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، لأن مصلحة المجتمع هي مجموع مصالح أخرى التي تحققت بأقصى قدر ممكن من الربح أو عائد أو منفعة ممكنة وبدون قيود وعوائق.[3]

[1] زنيني فريدة وشيشة نوال، عنوان المداخلة الآثار الاقتصادي للبطالة، ملتقى دولي: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتخفيض التنمية، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر، ص 13.
[2] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، العدد 266، علم المعرفة، الكويت، أكتوبر 1998، ص 154.
[3] فليح حسين خلق، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جدار الكتاب العلمي للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 2006، ص 118-119.

1.1.I سوق العمل عند الكلاسيك:

اعتبرت النظرية الكلاسيكية أن الانتاج في الاقتصاد هو دالة الإستخدام، أي أن الانتاج يعتمد على الإستخدام، ومن ثم فإن زيادة الانتاج (السلع والخدمات) في استخدام عنصر العمل يضيف عدد أكبر من العاملين أو ساعات عمل أكبر.

ولذلك فإن تحليل العرض الكلي، أي الناتج القومي اليوم يقوم على تحليل سوق العمل، من خلال تحليل العرض الكلي، والذي يتحدد من خلال مستوى الاستخدام الذي يمثل العرض الكلي والانتاج الكلي.[1]

أي من خلال:[2]

- دالة الانتاج، ومنها يمكن اشتقاق دالة الطلب على العمل؛
- دالة العرض من العمل.

1) طلب العمل عند الكلاسيك

يعتمد الناتج القومي في المدى الطويل على كمية عوامل الانتاج ونوعيتها (العمل، رأس المال، الجانب الفني) فدالة الانتاج y تتعلق بالمتغير (L) المتمثل في العمل و(K) المتمثل في رأس المال، و (T) المتمثل في الجانب الفني، أي تصبح المعادلة من الشكل: $Y = y(L\ K\ T)$

هناك يجب افتراض كل من وحدات العمل ورأس المال متجانسة وكذا وجود عوامل إنتاج (كالأرض).[3]

يفترض الكلاسيك ثبات رأس المال وغياب التقدم التكنلوجي في الأجل القصير، والمعامل الوحيد المتغير في دالة الانتاج هو كمية العمل المستخدمة.[4]

ولا شك أن الزيادة في وحدات العمل إلى الكمية الثابتة من رأس المال K سيؤدي إلى زيادة في كمية الإنتاج. ولكن سيصل إلى حد الإشباع ويبدأ عنده في الثبات ثم يشرع في التناقص حسب قانون النسب المتغيرة.

[1] نفس المرجع السابق، ص 120.
[2] أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007، ص 33.
[3] آيت عيسى عيسى، سياسة التشغيل في ضل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وفاق اقتصادية واجتماعية)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 30.
[4] سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير، علوم التسيير، 2009-2010، ص 17.

الشكل رقم 01 – دالة الطلب على العمل عند الكلاسيك

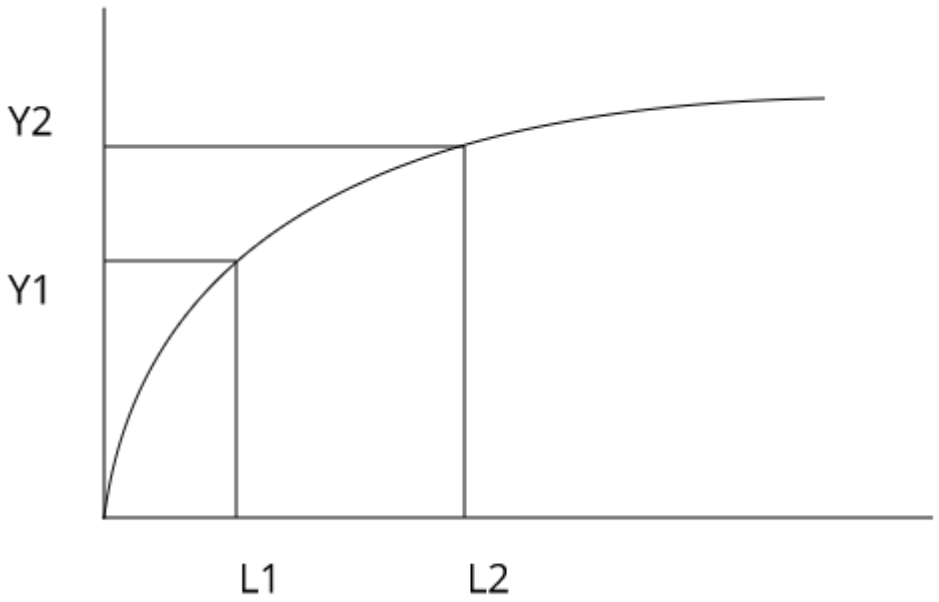

المصدر: آيت عيسى عيسى، سياسة التشغيل في ضل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وفاق اقتصادية واجتماعية)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 30.

وبافتراض ثبات الأسعار أيضا قيمة الناتج تساوي حجم الانتاج جداء المستوى العام للأسعار.

وفي نموذج المدى القصير يفترض أن المؤسسات تعمل في ضل سيادة المنافسة التامة في سوق العمل وسوق السلع، ومعدلات الأجور لا تتأثر تبعا لكمية الناتج المحقق.

وللزيادة في الارباح فإن المؤسسة تستمر في استخدام المزيد من وحدات العمل، حتى يتحقق التساوي بين إرادات الانتاج الحدي للعمل والتكلفة الحدية للعمل والمتمثلة في معدل الأجر النقدي. أما عن علاقة طلب العمل للأجر الحقيقي فمن الواضح أن المؤسسات تزيد من استخدام العمالة عند انخفاض الأجر الحقيقي للعامل، لأن هدف كل مؤسسة هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، ويمكن الإشارة إلى طلب المؤسسات على العمالة والأجر الحقيقي تمثلان علاقة عكسية، أي كلما انخفض الأجر الحقيقي يزداد الطلب على استخدام مزيد من العمالة وهذا ما يوضحه الشكل التالي:[1]

[1] أيت عيسى عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الشكل رقم 02 – منحنى الطلب على العمل بالنسبة للأجرة الحقيقية.

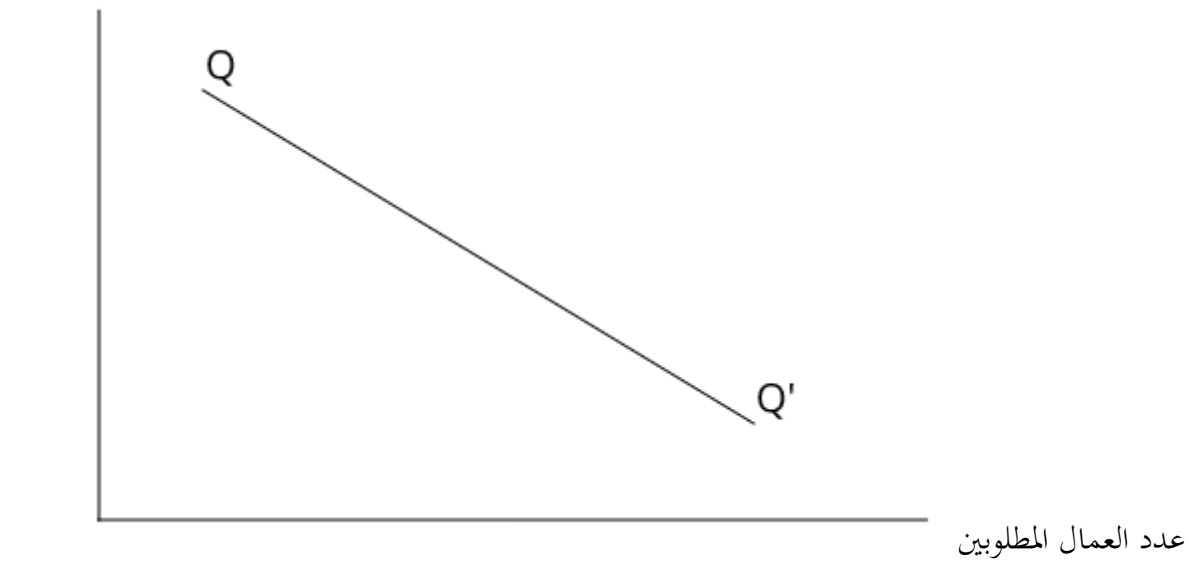

المصدر: آيت عيسى عيسى، سياسة التشغيل في ضل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وفاق اقتصادية واجتماعية)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 31.

1) عرض العمل عمد الكلاسيك

ترى المدرسة الكلاسيكية أن الشخص القادر على العمل وله القدرة على أن يقسم وقته بين وقت يخصصه للعمل Tn ووقت يخصصه للراحة T، يتيح الزمن المستغرق في العمل للعال أجرا حقيقيا W/P.[1]

يقوم القطاع العائلي بعرض خدمات (عنصر العمل)، وتحدد الكمية المعروضة من الخدملت (عنصر العمل) بمستوى الأجر الحقيقي، وذلك بافتراض ان العمال لا يقعون تحت تأثير ظاهرة الخداع النقدي، نظرا لأن ما يحفز العامل على زيادة عدد ساعات عمله المعروضة هو ارتفاع الأجر الحقيقي وليس الاجر النقدي. وعلى مستوى الاقتصاد القومي يكون عرض العمل دالة طردية في مستوى الأجر الحقيقي وفقا للمعادلة التالية:[2]

$$QT = f(SR)$$

[1] بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 55.

[2] عبد الرحمان يسري أحمد ود السيد محمد أحمد الريستي، النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد ، كلية التجارة – جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، 2009، ص 34.

حيث يعبر (QT) عن الكمية المعروضة من العمل،(SR) مستوى الأجر الحقيقي.

ويمكن توضيح دالة عرض العمل في الشكل البياني الموضح كالتالي:

الشكل 03 – منحنى عرض العمالة بالنسبة للأجرة الحقيقية عند الكلاسيك.

الأجر الحقيقي

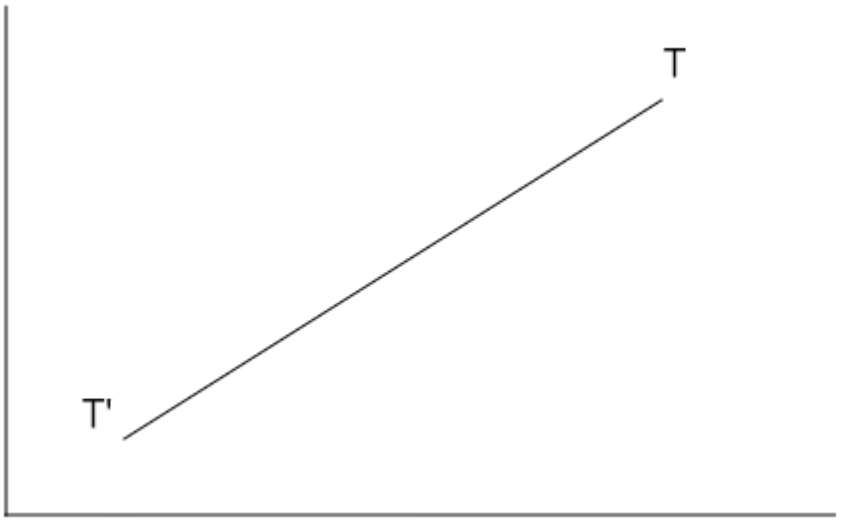

كمية العمل المعروضة

المصدر: آيت عيسى عيسى، سياسة التشغيل في ضل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وفاق اقتصادية واجتماعية)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 32.

II.1.2 توازن سوق العمالة عند الكلاسيك

يتحقق التوازن في سوق العمل عند تساوي الكمية المطلوبة من العمل مع الكمية المعروضة حيث تحدد عند هذه النقطة كل من كمية العمالة الموظفة (أو هي حجم الوظائف الكاملة) والأجر الحقيقي (SR).

حيث:

$QQ = f(SR)$ ..... حيث QQ دالة عكسية في SR.

$QT = f(SR)$ ..... حيث QT دالة عكسية في SR.

الشكل رقم 04 – مستوى التوازن للعمالة عند الكلاسيك.

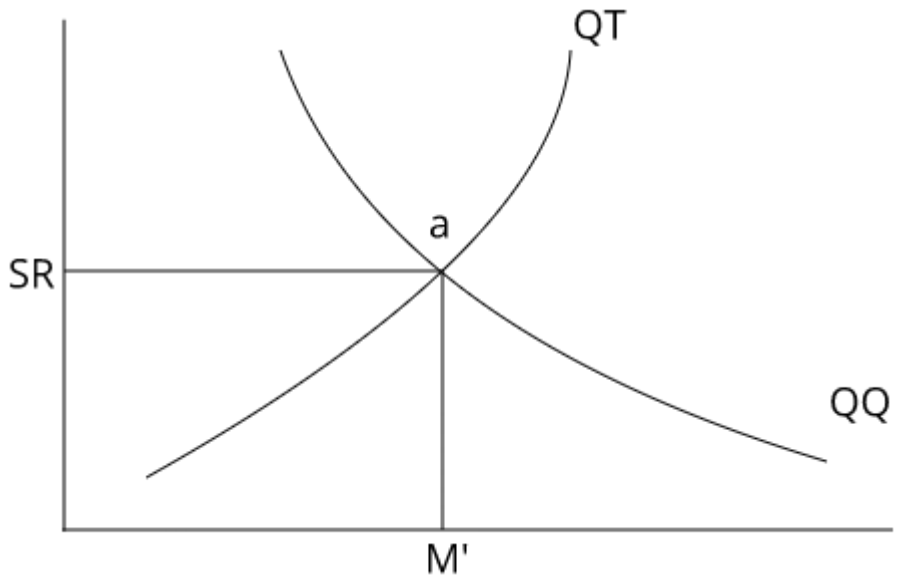

المصدر: آيت عيسى عيسى، سياسة التشغيل في ضل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وفاق اقتصادية واجتماعية)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 32.

يتحقق وضع التوازن في سوق العمل عند النقطة (a) حيث يتقاطع منحنى طلب العمل (QQ) مع منحنى عرض العمل (QT). وعند هذه النقطة يتحدد كل من الأجر الحقيقي ومستوى العمالة (التوظيف) عند 'M.[1]

[1] إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2008، ص 77-78.

3.1.II تفسير الكلاسيك لظاهرة البطالة

يوضح فكر الكلاسيك أنه إذا تركت سوق العمل حرة، دون تدخل خارجي، فإنه مرونة كل الأجور والأسعار تضمن توازن في سوق العمل عند مستوى العمالة، بحساب أن كل فرد قادر على العمل فإن البطالة تمثل حالة استثنائية مؤقتة، يحدث إذا ارتفعت الأجور الحقيقية للعمال عند مستوى أجر التوازن.[1]

حيث تؤدي البطالة إلى التنافس للحصول على فرص التوظيف، مما يجعلهم يقبلونها عند الأجور الأقل أي تعني انخفاضا في تكاليف الانتاج، وانخفاض تكاليف الانتاج يؤدي الى زيادة الارباح لدى رجال الأعمال، ومن ثم تزيد حوافزه الزيادة في الانتاج، وبالتالي زيادة في الطلب على العمل إلى أن تختفي البطالة بين صفوفهم.

ومعنى ذلك ببساطة، هو أن الكلاسيك قد افترضوا أن علاج البطالة يأتي من خلال مرونة تغيير الأجور إلى انخفاض، اطار الآليات المتوفرة والسارية في سوق العمل.[2]

وعليه، فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعرف بوجود البطالة الاجبارية، وإن وجدت البطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية، نظرا لرفض العاطلين عن العمل الأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى.[3]

2.II النظرية الكينزية

نتطرق الآن إلى المدرسة الكينزية وهي واحدة من أهم وأثر المدارس تأثيرا على الصعيد الفكري والعلمي. وهي المدرسة التي تنسب إلى (جون ماينارد كينز) وأحدث بما يشبه الثورة في عالم الاقتصاد السياسي، بحيث كانت القضية المحورية التي بحث عنها كينز هي كيف يمكن إنقاذ النظام الرأسمالي من ويلات البطالة ضمانا لتحقيق التوظيف الكامل.[4]

1.2.II سوق العمل عند كينز

رفض مينارد كينز شقا مهما من النظرية الكلاسيكية في التشغيل، وهو أن الأجور الحقيقية هي المتغير الوحيد الذي يتحدد به عرض العمل، كما يوضح أن فكرة مرونة الأجور يمكن لها أن تمنع حدوث البطالة الاجبارية بل بأقل إمكان

[1] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 34.
[2] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 167.
[3] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 34.
[4] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 287.

من حدوث البطالة الاجبارية، وأشار إلى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو أمر ضروري لتحقيق التوازن بين العرض والطلب وذلك لمنع حدوث أزمات اقتصادية وما يترافق معها من كساد اقتصادي.

1) الطلب على العمل عند كينز

إذا كانت المدرسة الكلاسيكية ترى أن الطلب الكلي يرتبط ارتباطا عكسيا مع المستوى العام للأسعار، نجد أن النظرية الكينزية تنظر إلى الطلب الكلي ليس كوحدة واحدة، وترى أنه يجب دراسة وتحديد التأثير على كل جزء من الأجزاء المكونة له، وهذا بغرض تبني سياسة اقتصادية مناسبة من طرف الحكومة وتتجلى هذه الأجزاء في الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري و الانفاق الحكومي وصافي الايرادات؛ لم يعط كينز اهتماما بالغا ذلك لكونه لا يمثل جزءا كبيرا من الناتج القومي، كما تعتمد الصادرات وعمليات الاستيراد على عوامل خارجية كأسعار الصرف، واستثنى كينز هذه العوامل في تحليله ليركز أساسا على السياسة الاقتصادية الخارجية.[1]

في النظرية الكينزية يتوقف الطلب على العمل على الطلب الفعال أي الدخل التوازني.

يبين الشكل -05- أنه عندما يتحدد الطلب الفعال (الدخل التوازني) (Y^*) في سوق السلع، يتحدد بعد ذلك مستوى الطلب على العمل (L).[2]

[1] أيت عيسى عيسى،مرجع سبق ذكره، ص 39.
[2] بوصفي كمال، مرجع سبق ذكره، ص 68.

الشكل رقم 05 – مستوى الدخل محدد بمستوى التشغيل.

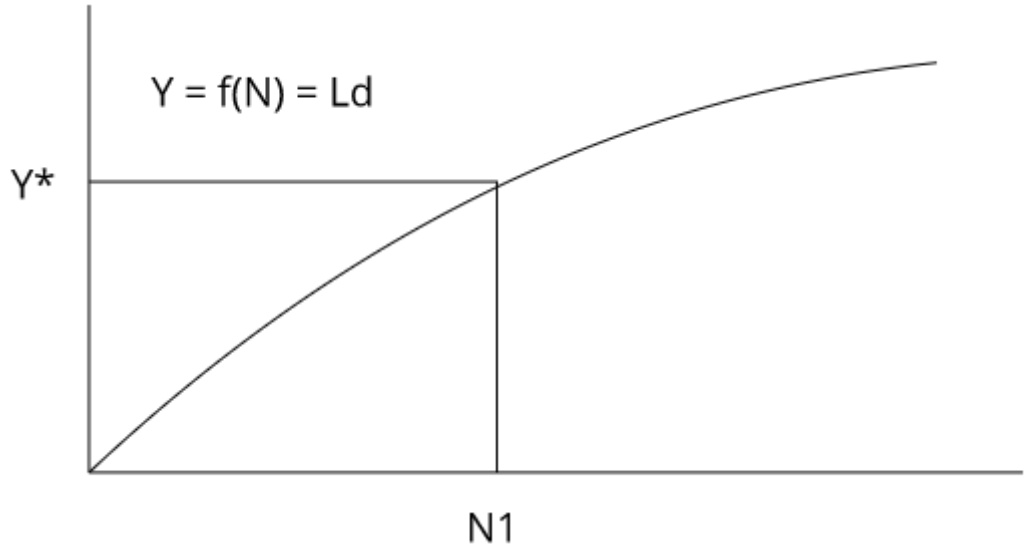

المصدر: بوصاف كمال، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 69.

2) عرض العمل عند كينز

يمثل العرض الكلي دالة اقتران بين الانتاج القومي الكلي والمستوى العام للأسعار هذا الأخير يمثل معدل الأسعار لجميع السلع والخدمات وكذا عناصر الانتاج، والتي تشمل أجور العمال بحيث لا يمكن أن يحدث تخفيض في الأسعار دون أن يكون هناك انخفاض في تكاليف الانتاج (أجور العمل) لأن المنتج لا يمكنه تحمل الخسارة لفترة طويلة، إذا كان هناك انخفاض في الأسعار أقل من مستوى انخفاض الأجور.

وحسب هذا التطور فإن النظرية الكلاسيكية التي تتصور العرض الكلي خط عمودي على المحور الأفقي تكون غير منطقية، لأن معنى ذلك أن الأجور تصل إلى الصفر وهذا عندما تستمر البطالة في الارتفاع مع انخفاض الأسعار والأجور، بحيث لا يمكن أن تنخفض إلى أقل من حد معين، والسبب في ذلك هو أن العمال يرفضون العمل ويفضلون البطالة إذا كان الأجر عند هذا الحد. ونفس الشيء بالنسبة للأسعار فلا يمكن أن تنخفض إلى أقل من حد معين نظرا لعدم انخفاض الأجور في هذا المستوى.

الشكل رقم -06- منحنى العرض الكلي في النظرية الكينزية.

المستوى العام للأسعار

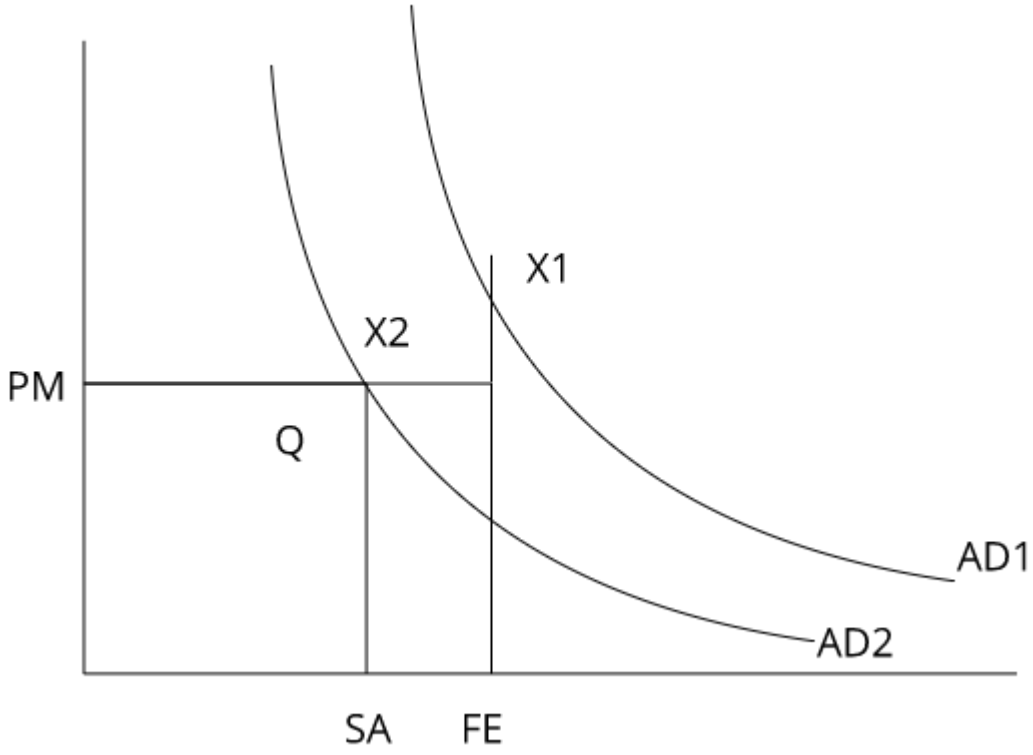

الناتج القومي

المصدر: آيت عيسى عيسى، سياسة التشغيل في ضل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وفاق اقتصادية واجتماعية)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 38.

فحسب الشكل السابق:

- تظهر العلاقة العكسية بين الأجور والطلب على العمالة وهذا ما هو موضح في المنحنى AD1 والمنحنى AD2.
- النقطة PM تبين أن الحد الأدنى للأسعار والأجور التي لا يمكن أن تكون أقل من ذلك ولا تصل إلى الصفر كما اعتقد الكلاسيك.
- عند وصول مستوى الأسعار والأجور إلى الحد الأندى فسواء حدث زيادة في الانتاج القومي أو انخفاض فإن مستوى الأسعار والأجور لا يتغير (أنظر إلى الخط الافقى PM) أي كان الناتج القومي اقل من النقطة Q أو وصل إليها الأسعار و الأجور تبقى حالها.

- نلاحظ على الشكل أن التشغيل الكامل عند النقطة FE يحدث في نقطة التوازن عند تقاطع منحنى العرض AS ومنحنى الطلب AD1 إذا افترضنا ان الطلب الكلي ينخفض نزولا إلى AD2 أي أقل من الاستخدام الكامل ويصبح عند النقطة Q ويتحقق التوازن عمد X2 ولكن مع وجود معدل البطالة العالية. وهذا عكس ما جاء به الكلاسيك على أن التوازن لا يحدث إلا عند التشغيل الكامل.[1]

II.2.2 توازن سوق العمل عند كينز

إن تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي هو الذي يحدد المستوى الفعلي للعمالة في المجتمع. وعند هذا المستوى من التوظيف تتعادل كمية النقود التي يحصلون عليها ارباب العمل لتغطية تكاليف الانتاج عند هذا المستوى.

هذا التوازن يشبه إلى حد كبير توازن السوق، وعندما يكون طلب وعرض السوق في حالة توازن مؤقتة، لأنه في كلتا الحالتين يعتبر التوازن الدائم غلى حد كبير على حساب توقعات أرباب العمل. ومنحنى الطلب الكلي يبين لنا توقعات أرباب الأعمال من بيع الناتج عند مستويات مختلفة من العمالة. وعند التوازن ستكون هذه المتحصلات المتوقعة لعرض هذا المقدار من العمالة.

والنقطة التي يتعادل عندها العرض الكلي هي النقطة التي تحدد لنا العمالة عند مستوى التوازن في الفترة القصيرة، هذه النقطة أطلق عليه كينز "الطلب الفعال" فالطلب الفعال هو ثمن الطلب الكلي الذي يصبح فعالا، لأنه يعادل ثمن العرض الكلي وهو يمثل وضع التوازن في فترة قصيرة.[2]

II.2.3 تفسير البطالة عند كينز

يرتبط مفهوم البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي، والصفة المميزة لمفهوم البطالة في التحليل الكينزي سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل كينز في التحليل الكلاسيكي، إذا يفترض كينز في نظرية عامة أن العمال يرفضون الحصول على العمل على أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار، مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتا.[3]

[1] أيت عيسى عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 38-39.
[2] ابن حمود سكينة، دروس في الاقتصاد السياسي، الطبعة الاولىن دار الملكية للطباعة و الاعلام، جامعة الجزائرن 2006، ص 181-182.
[3] ضياء مجيدن النظرية الاقتصادية للتحليل الكلي، الناشر مؤسسة شباب الجامعة الجزائر، 2007، ص 9.

ومهما يكن من امر، فمن الواضح تماما أن كينز قد اختزل مشكلة البطالة وعدم استقرار مستوى الدخل، إلى مشكلة العلاقة بين الادخار والاستثمار، وبما أن ميل الاستهلاك ثابت نسبيا، في حين أن الاستثمار غير ثابت، فإن التغير في الاستثمار هو المسؤول الأول عن تغيير الدخل.

لقد توصل كينز إلى أن المستوى التوازني للدخل سيكون، في غالب الأحوال أقل من مستوى التوظيف الكامل. لأن كمية الإدخار (الدخل الذي لم يستهلك) و التي تتناسب مع مستوى التوظيف الكامل، ستكون دائما أكبر من الكمية المستثمرة. الأمر الذي أن النظام محكوم عليه بالبطالة المستمرة والتعرض للأزمات.[1]

II.3 النظرية الحديثة

لقد أدى الارتفاع المذهل والسريع لمعدلات البطالة منذ أوائل السبعينات في القرن الماضي إلى تغيير نظرة الاقتصاديين في تحليلهم لمشكلة البطالة، بعد أن أصبحت كل من أفكار الكلاسيك وحتى أفكار كينز غير قابلة للتجسيد على أرض الميدان، خصوصا مع بروز ظاهرة اقتصادية أطلق عليها تسمية "الركود التضخمي" وانطلاقا من هذه الوضعية، شوهد بروز نظريات حديثة طورت وأدخلت بعض التعديلات والتحسينات على الفرضيات التي جاءت بها النظريات السابقة، ومن أبرز هذه النظريات نجد:

II.3.1 نظرية البحث عن العمل

تنطلق هذه النظرية من فرضية أساسية مفادها صعوبة توفير المعلومة الكاملة حول سوق العمل. وهذا عكس ما نجده في فرضيات النظريات التقليدية لسوق العمل، فوفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد هي البطالة الاحتكاكية وهي تعبير سلوك اختياري وقد استندت هذه النظرية على جملة من الفرضيات الفرعية يمكن حصرها في ما يلي:

كلما طالت مدت البحث عن العمل، كلما كان هنالك احتمال للحصول على عمل ذي أجر أعلى (على أساس أن الأفراد الذين لا يملكون عملا لديهم فرصة للحصول على قدرة كبيرة من المعلومات وعدد هائل من الاتصالات بأصحاب العمل مقارنة بالعمل الذي يشتغلون).

[1] رمزي زكين مرجع سبق ذكرهن ص 302.

تحصيل للمعلومات حول الأجور ومناصب للتشغيل مكلفة. الباحث عن العمل على علم بالتوزيع الاجمالي للأجور المختلفة، فهو يقبل أن يعمل مقابل أجر يفوق الأجر الأدنى ويرفض العمل عند الأجر الأدنى منه. رغم ما حملته هذه النظرية من أفكار جديدة فيما يخص ظاهرة البطالة والتي لم تأخذ بعين الاعتبار في النظريات المقدمة في المدارس السابقة، إلا أنها أهملت جوانب أخرى منها.

لذا وجهت لها بعض الانتقادات يمكن ابراز بعضها في النقاط التالية:

تعجز هذه النظرية عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة وأسباب استمرارها في الأجل الطويل، كما أنها تقدم تفسيرا جزئيا لمشكل التشغيل غير الكامل، اضافة إلى ذلك تهمل أثر التوازنات الكلية في سوق العمل. إن هذه النظرية تعتبر البطالة الاختيارية، ولكن الواقع المعاش أثبت أن البطالة راجعة إلى تخلي العمال عن العمل نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة.

إن اعتبار طول فترة البحث عن العمل كمؤشر جيد للحصول على فرصة عمل جديدة هو اعتبار خاطئ لأن الدراسات التجريبية أثبتت أن الطالب ذو المدة الطويلة في البطالة يلاقي صعوبة كبيرة في الحصول على فرص عمل جديدة.[1]

II.2.3 نظرية الاختلال

نقوم هذه النظرية على رفض مرونة الأجور والأسعار، وهو أحد الفروض الأساسية للنموذج التقليدي لسوق العمل ووفقا لهذه النظرية، فإن الأجور والأسعار تتميزان بالجمود في الأجل القصير.

غير أن هذا الجمود لا يرجع لأسباب غير اقتصادية كوجود النقابات العمالية أو وضع حد أدنى للأجور بل يرجع إلى عجز الأجور والأسعار في الأجل القصير عن التغيير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل. ونتيجة لذلك، قد يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض، ومن ثم ظهور البطالة الاجبارية، وينطبق ذلك أيضا على أسواق السلع حيث يؤدي جمود الأسعار والأجور إلى اختلال بين المعروض والمطلوب.[2]

إضافة إلى ذلك، فإن النظرية تدعم الفكرة التي جاء بها التحليل الكلاسيكي حيث تقر بوجود بطالة اختيارية وبطالة احتكاكية، كما أنها تتبنى وجود البطالة الاختيارية، والتي نفتها المدرسة الكلاسيكية وأثبتها وجودها الفكر الكينزي.

[1] بن عاشور ليلي، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجيستير، تخصص فرع صبر آراء والتحقيقات الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 11-12.
[2] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 50.

II.3.3 نظرية تجزئة سوق العمل

أن ارتفاع جحم البطالة، قد رافقه عدم تجانس معدلاتها بين مختلف القطاعات، حيث تعاني بعض القطاعات من ارتفاع مذهل لمعدلات البطالة، وبالمقابل نجد قطاعات أخرى تعاني من نقص فادح من العمالة، الشيء الذي يجعل هذه النظرية تعتمد على فرضية عدم تجانس وحدات عنصر العمل بعكس ما جاءت به النظريات التقليدية أي أنها تفرض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل نوع من أنواع الأسواق، وينقسم حسب هذه النظرية غلى سوق اولي وسوق ثانوي، هذا التقسيم الذي يشير إلى اختلاف خصائص الأفراد والوظائف لكل منها:

1) السوق الرئيسي:

نجد في هذا السوق المنشآت كبيرة الحجم والمتبنية في استخدامها أنماط انتاجية تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وكثيرة وكثيفة بالاضافة إلى احتوائها على مناصب عمل تتميز بدرجة كبيرة من المهارات، حيث تسعى هذه المنشآت إلى الاحتفاظ بهم نظرا للمهارات المكتتبة خلال فترة العمل بها، بهذا السوق تتميز بفرض عمل أفضل وأجور عالية.

2) السوق الثانوي:

تتميز بظروف معاكسة للظروف التي يتميز بها السوق الرئيسي، فهو يستخدم أسباب إنتاجية بسيطة ومكثفة للعمل، كما أنه يضم منشآت صغيرة الحجم، فضلا عن ذلك فإن العمالة التي تنتمي إلى هذا السوق هم من الأفراد المهمشين كالنساء والشباب والمهاجرين والذين يتقاضون أجور زهيدة وشروط عمل رديئة ومناصب العمل فيها غير مستقرة.[1]

[1] بن عاشور ليلي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

III. تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر

1.III واقع البطالة في الجزائر

1.1.III مفاهيم أساسية للبطالة وسياسة التشغيل حسب الديوان الوطني للإحصائيات:

1) مفهوم البطالة حسب الديوان الوطني للإحصائيات:

يعتبر الشخص عاطلا عن العمل إذا توفرت فيه المواصفات:

- أن يكون سنه يسمح له بالعمل أي (بين 15 و64 سنة).
- أن لا يكون يملك عملا عند إجراء التحقيق الاحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
- أن يكون في حالت بحث عن عمل، حيث أن يكون قد قام بالاجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.

يقوم الديوان الوطني للإحصائيات بعمل مسح سنوي بالعينة لتقدير حجم البطالة وبيان الخصائص الاجتماعية للعاطلين عن العمل.

ويجري هذا المسح مرة في كل سنة ويصدر بعدها الديوان تقرير سنوي عام مطبوع.[1]

2) مفهوم سياسة التشغيل:

تتكون سياسة التشغيل من كلمتين:

- سياسة: وهي مجموعة الاجراءات الادارية والتدابير التنظيمية.
- التشغيل: هو كافة عمليات التأثير التي يجدها الإنسان، من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر.
- سياسة التشغيل: الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة وفي إعداد وتكوين أفرادها في تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين وتعكس سياسة التشغيل إديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرية للعمل وحق المواطن فيه.

[1] حمداني محمد دربوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لدين شهادة دكتوراه، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013، ص 33.

كما تعرف سياسة التشغيل على أنها السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل ونمو متناسق في مختلف الصناعات والمناطق.

وسياسة التشغيل في الجزائر: تعني جميع البرامج أو الأجهزة التي أنشئت بغرض إدماج العاطلين في سوق التشغيل، من خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسبه وضعا اجتماعيا وماليا تحت مظلة الأجهزة والبرامج.[1]

III.1.2 وضع البطالة في الجزائر:

برز مشكل البطالة في الجزائر منذ منتصف التسعينات، أي مع تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي والتحرير الاقتصادي، إذ أدى ذلك إلى غلق عديد من المؤسسات العمومية وتسريح أكثر من 4000 ألف عامل، وقد تزامن هذا التحول مع الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد، وأدت إلى تراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية ونتيجة لذلك أخذت معدل البطالة في التزايد، بلغ نحو 30 بالمئة في سنة 2000. وفي ما يلي تطور البطالة خلال الفترة 1989 إلى غاية 2011.

الشكل رقم -07- أعمدة بيانية لتطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 1989 إلى غاية 2011.

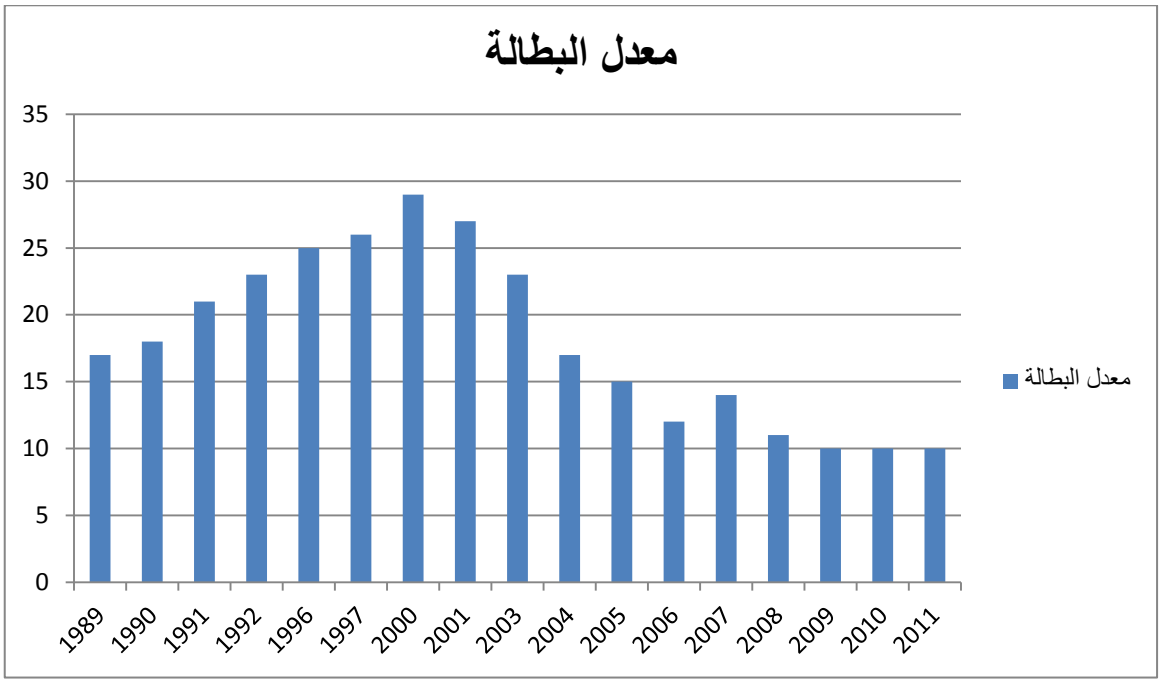

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

[1] غانم هاجر وبودراع أمينة، المحور الرابع: دراسات وتجارب دولية في القضاء على البطالة، ملتقى دولي تجربة الجزائر في ميدان التشغيل الجزائر ومحاربة البطالة، المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 3-4.

ومن الملاحظ ان معدلات البطالة كانت متصاعدة إلى غاية 2000 لتبدأ بعدها في التنازل إلى أن بلغ معدل البطالة 10 بالمئة سنة 2010، ويرجع هذا التنازل إلى عدة عوامل رئيسية منها تحسين المناخ الاستثماري والجهود المعتبرة التي بدلتها الجزائر عن طريق البرنامج التنموي لمحاربة البطالة.

ويرتبط تطور البطالة مقابل التشغيل، بكل من تطور حجم السكان واليد العاملة في سن النشاط والنمو الاقتصادي لقد أصبحت البطالة في الفئة الشابة تشكل ظاهرة مقلقة، نظرا لما تنطوي عليه من آثار اجتماعية واقتصادية بالغة في السنوات العشر الأخيرة كان تطور البطالة في أوساط فئة الشباب.

أما من حيث مستوى التعليم فنجد أن اصحاب الشهادات والجامعيين هم الفئة الأثر عرضة للبالة بالنسبة 71 بالمئة (احصائيات 2010) حيث يأتي الجامعيون في المرتبة الأولى ثم المتخرجين من مركز التكوين المهني، وهو ما يتضمنه الجدول التالي:

الجدول -01- يوضح مستوى البطالة حسب فئات التعليم.

المستوى	النسبة (بالمئة)
من دون مستوى ومن دون شهادة	10
مستوى ابتدائي أو متوسط أو ثانوي	19
مستوى جامعي والمتخرجون الجامعيون	44
متخرجو التكوين المهني	27

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

يمكن تفسير ارتفاع معدل البطالة لدى أصحاب الشهادات والجامعيين من عدة جوانب:

- يمثل الشباب في الجزائر نحو ثلاثة أرباع السكان، ومعظمهم أصحاب شهادات، وبالتالي فمن الطبيعي أن يكونوا أكثر عرضة للبطالة.
- هناك نحو 200 ألف طلب عمل جديد سنوي من أصحاب الشهادات (منهم 120 ألف من المتخرجين الجامعيين و 80 ألف من متخرجي مراكز التكوين)، هذا فضلا عن طالبي العمل ممن لم يكملوا دراستهم، وأولئك من غير حملت الشهادات.

- نمو كتلت اليد العاملة النشطة (الطلب) أكبر من نمو كتلة العمل المعروضة، وهو ما يرتبط بنمو الاقتصاد وضآلة حجم الاستثمارات، مع العلم أن المقبلين على العمل هم من فئة الشباب، ومنهم حملت الشهادات.
- عدم التوافق ما بين احتياجات سوق العمل ومخرجات مؤسسات التعليم والتكوين، يدل هذا الوضع على خلل واضح في هيكل الاقتصاد، والذي عجز عن استيعاب المؤهلات والكفاءات وهو ما يعني أن الاقتصاد غير قائم على رأس المال البشري.
- ضعف نظام المعلومات المتعلق بسوق العمل، مما يجعل الباحثين عن عمل لا يجدون وسيطا يوفر لهم الاختيار، ولا حتى ملجأ للتعبير عن تفضيلاتهم. وفي ضل شح فرص العمل، ساعد هذا الوضع على انتشار ظواهر سلبية كالرشوة وتوريث المناصب، ومنه غياب المعيار والكفاءة، وبروز وسطاء وهميون في مجال التوظيف.
- نقص الفعالية في سياسات التشغيل المعتمدة، المعروفة بسياسات دعم تشغيل الشباب، ولا سيما اتجاه فئة أصحاب الشهادات الجامعية، بسبب ترجيح المعالجة الاجتماعية لقضية البطالة بدلا من المعالجة الاقتصادية ذات الأمد البعيد، إذا إن معظم هذه الفئة لم تحظ في الأغلب إلا بما يعرف في الجزائر بعقود ما قبل التشغيل.[1]
- ابتداءا من سنة 2000 ومع ارتفاع اسعار المحروقات في الأسواق العالمية وتحسين مداخيل الدولة، وأمام الأزمة الاقتصادية والاجتماعية شرعت حكومة الجزائر سنة 2001 في تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي بمبلغ يقدر ب 525 مليار دينار جزائري (7 مليار دولار أمريكي) على امتداد أربع سنوات ومن بين الأهداف التي كانت مسيطرة في هذا البرنامج هو رفع وتيرة النمو الاقتصادي وخفض نسبة البطالة، وقد سطر هذا البرنامج خلق 626380 منصب شغل دائم و 186850 منصب شغل غير دائم. كما تم تدعيم هذا البرنامج ببرنامج مكمل لدعم النمو، رصد له 50 مليار دولار حتى سنة 2009.[2]

[1] نفس المرجع السابق، ص 138-139.
[2] عبد الحميد قومي، حمزة عايب، مداخلة سياسية التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفنبر 2011، ص 13.

2.III أسباب البطالة في الجزائر

تتعدد الأسباب التي تؤدي غلى ظهور نقص التشغيل في اليد العاملة، وتكمن الأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر في عنصرين أساسيين هما:[1]

- العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة؛
- العوامل التي تدخل في نطاق سيطرة الحكومة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

1.2.III العوامل الخارجية عند سيطرة الحكومة

من أهم العوامل الخارجية عن نطاق سيطرة الحكومة ولها الأثر الواضح على زيادة نسب البطالة في الجزائر ما يلي:

- اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات كمصدر أولي لتمويل إيرادات الدولة، ما مدى ارتباط إيراداتها من العملة الصعبة بشكل كبير بعائدات هذه الصادرات التي تتميز بعدم استقرار أسعارها.
- نقص مصادر التمويل لإنعاش وتمويل المشاريع الاقتصادية، وهذا راجع لضعف أداء الجهاز الانتاجي وضالة الادخار لمختلف الأعوان الاقتصاديين بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعائلات.
- أزمة المدفوعات الخارجية التي عرفتها الجزائر والتي تأزمت بعد سنة 1986 ما أدى إلى زيادة الضغوط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية وما صحبها من تسريح جزئي وجماعي للعمل نتيجة لهيكلة الاقتصاد الوطني.

2.2.III العوامل الداخلية في نطاق سيطرة الحكومة

تتعلق مجمل هذه العوامل بالاختلالات الهيكلية للوحدات الاقتصادية، التوزيع السكاني وكذا ما يتعلق بدرجة تأهيل اليد العاملة، وعليه فيمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:

- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل، سواء كان هذا التكوين جامعيا أو مهنيا نظرا لضعف الوسائط في سوق العمل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل؛

[1] براق محمد وبوسبعين تسعدين، مداخلة بعنوان أسباب البطالة والاجراءات لمواجهتها في الجزائر، ملتقى دولي: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتخفيف التنمية، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 11.

- نقص اليد العاملة المؤهلة وضعف تطورها بالحرف، إذ بالرغم من توفر مناصب شغل ذات امتيازات عالية خاصة بالمؤسسات الأجنبية الناشطة في الجزائر إلا أنها تجد صعوبات في إيجاد أشخاص يتوفرون على الكفاءات المطلوبة؛
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي الذي يشكل عائقا أمام الاستثمار، إذا يواجه الشباب البطال صعوبات جمة في الحصول على قروض بنكية أو مساعدات مالية من طرف الدولة ما أدى بالشباب إلى ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المولد لمناصب الشغل والذي من شأنه دفع عجلت التنمية؛
- العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور مما أدى إلى إضعاف روح المبادرة المقاولاتية؛
- العامل الجغرافي فضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة في الجنوب والهضاب العليا؛
- الاختلالات الهيكلية والتي يمكن تصنيفها إلى ما يلي: نقص إنتاجية القطاع الصناعي والزراعي وانخفاض دعم الاستثمارات الانتاجية، عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل؛

ولعل من أهم أسباب البطالة حاليا في الجزائر هو ميل سياسة التشغيل التي تميل إلى الصيغة التعاقدية مما يعني انخفاض مناصب العمل الدائمة، كما أن تباطؤ نمو المشاريع الاقتصادية ضاعف من تكاليف إنجازها ما أدى إلى افلاس المؤسسات الاقتصادية القائمة بها وبالتالي تصريحها للعمال بشكل جزئي أو كلي.

III.3 آليات معالجة البطالة في الجزائر

لقد وجدت الحكومة نفسها أمام اختبار يصعب تجاوزه، ويتمثل في مشكلة البطالة التي لم يسلم منها حاملو الشهادات العليا، وتجنبها الآثار السلبية التي تفرزها هذه المشكلة على جميع الأصعدة وسعيا منها إلى محاولة تقليل نسبة البطالة قامت الحكومة الجزائرية باقتراح سياسة لمشكلة البطالة وهي:[1]

III.3.1 سياسة مواجهة البطالة ضمن برنامج تشغيل الشباب وإدماجه

يمكن إحصاء مختلف التدابير المتخذة ضمن أطر مؤسساتية تخضع للأحكام التشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة وهي:

[1] بودادي عبد القادر وآخرون، تشخيص البطالة في الجزائر دراسة ميدانية لمنطقة بشار، حوليات جامعة بشار، 11-2011، العدد 11، ص 49.

سياسة مواجهة مشكل البطالة:[1]

وضعت الجزائر مشروع لسياسة مواجهة البطالة مستخلصة من تجارب بعض الدول التي خاضت غمار الاصلاحات الاقتصادية، ويظهر من خلال تقييم البرنامج الوطني لمكافحة البطالة، ووضع استراتيجية للنمو المكثف للعمل وأصبحت هذه الاستراتيجية في:

- توسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد وذلك على الإستغلال الأمثل للموارد المحلية وبخاصة العمل؛
- سياسة الانعاش الاقتصادي في مجال الاستثمار.

برنامج تشغيل الشباب:

تتمثل برامج التشغيل في التشغيل شبه المؤقت في ورشات منفعة عامة تنظم من طرف الجماعات المحلية و المديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات والبناء والأشغال العمومية، وتمويل الدولة تشغيل الشباب عند صندوق إعانات تشغيل الشباب.

جهاز الإدماج المهني للشباب:[2]

أنشأ هذا سنة 1980 تحت وصاية وزارة العمل والحماية الاجتماعية وهو يركز على التشغيل المؤقت للشباب، كما يهدف إلى جعل هؤلاء الشباب يكتسبون خبرة مهنية داخل وحدة انتاجية أو إدارية تتراوح بين ثلاثة أشهر و 12 شهرا.

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 272-274.
[2] علوني عمار، مداخلة حول دور هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكل البطالة دراسة تقييمية بولاية سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، ص5.

III.2.3 برنامج مرافقة للتخفيف من حدة البطالة

إن مشكلة البطالة تتزايد باستمرار رغم محاولات الحكومة لتثبيتها في مستوى مقبو، حيث فكرة الجزائر في حلول لامتصاص البطالة تتمثل في:[1]

التعويض مقابل النشاطات ذات المنفعة العامة

يهدف هذا الجهاز الذي أنشأ سنة 1989، إلى فئة حاملي شهادات التعليم العالي وخريجي معاهد التكوين الذي لهم مستوى تقني سامي على الأقل، ويهدف من خلال توظيف حاملي الشهادات الجدد في المؤسسات والإدارات من خلال التكفل بأجورهم من قبل الخزينة العمومية التي تمكنهم من اكتساب خبرة مهنية أولية قد تسهل إدماجهم النهائي. وتمويل أجور وأعباء المستفيدين من الجهاز من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، أما بالنسبة للتسيير فتقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتمثل مدة العقد في سنة واحة قابلة للتجديد مرة واحدة ولمدة 06 أشهر بطلب من الموظف.

برنامج الأشغال ذات المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:[2]

وضع هذا البرنامج في سنة 1997 عن طريق تمويل خارجي (قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير) بلغ 50 مليون وهو موجه أساسا إلى البطالين الذي لهم مستوى تعليمي متوسط، بحيث أن الوظائف المعروضة مؤقتة وتتمثل في أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات.

برنامج النشاطات ذات المنعة العامة

أنشأ هذا البرنامج سنة 1994 وتكفلت التنمية الاجتماعية بتطبيقه منذ 1996، وهذا يدخل ضمن شبكة اجتماعية، إذن تقوم على أساس مساعدة باتجاه الشباب الذين لهم أي دخل، والذين تمنح لهم مناصب شغل مؤقتة للقيام بأشغال ذات منفعة عامة، مقابل الاستفادة من 2800 دج شهريا، وتسجيلهم ضمن المستفيد من النظام الاجتماعي.

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 281.
[2] سميرة العابد وزهيرة العابد، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلت الباحث، جامعة باتنة الجزائر، 2012، العدد 11، ص 79-80.

الصندوق الوطني للتأمين والبطالة

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 6 جويلية 1994. حددت مهامه في مساعدة العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين 50/35 سنة على الاندماج في عالم الشغل عن طريق تقديم الاستشارة والمساعدة بذلك بتكوينهم عن طريق إقامة دورات تدريبية بالإضافة غلى التكفل بالبطالين أصحاب المشاريع لمساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

برنامج المساعدة لإنشاء مؤسسات صغيرة

أصبح هذا الجهاز عمليا من السداسي الثاني سنة 1997 ووضع خصيصا لفئة الشباب الراغبين في إنشاء المؤسسات ذات الطابع الانتاجي أو الخدماتي من أجل إيجاد مناصب شغل من وسعي على إبراز الشباب كأفراد مهمين في المجتمع، كما ان الجهاز يتحمل جزء من العمال الذين تعرضوا للتسريع جراء عمليات تصفية المؤسسات حيث تتراوح أعمارهم ما بين 19 و 35 سنة ويمكن رفع سن المسيرة إلى 40 سنة.

ويمول هذا الجزاء من قبل صندوق الوطني لدعم تشغيل () وتسيير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ()، من خلال عدة حوافز استثمارية منها منح الامتيازات الاستثنائية من الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية وتخفيف معدل فائدة القروض والقروض بدون فائدة.[1]

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 298.

الخاتمة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى عرض نظري لمفهوم البطالة إذ تعتبر أهم المشاكل التي تعاني منها مختلف دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، لقد تعددت التعريفات عن البطالة إلا أن المشترك الأساسي بينهما هو القدرة والرغبة في العمل، وعدم وجود فرص عمل، وقد بين أن هناك اختلاف في المعايير والمقاييس المتخذة كالعمر ومدة العمل وكيفية الاحصاء...إلخ، كما أن لها آثار سلبية تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة، ولقد حظيت البطالة بالعديد من الدراسات لمختلف المدارس الاقتصادية لما لها من انعكاسات اقتصادية واجتماعية، فالمدرسة الكلاسيكية رفضت تدخل الدولة في حياة اقتصادية كما أنها لا تعترف بوجود البطالة الاجبارية وعكس النظرية الكينزية التي أشار إلى تدخل الدولة.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي

المقدمة:

تسعى الدول والحكومات إلى تحقيق العديد من الأهداف المرجوة، والتي من أهمها القضاء على البطالة من خلال خلق مناصب شغل للفئة الراغبة في العمل التي تساهم لا محالة في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي باعتبار أن البطالة هي المحرك الرئيسي للاضطرابات الاجتماعية وما يرتبط بها من انعكاسات على مختلف الاقتصاديات.

ولهذا من الضروري دراسة مختلف العوامل المؤثرة هي في الظاهر بغية فهمها بشكل يمكن من التعامل بها والحد من تأثير السلبية، وهذا ما سنحاول الوقوف عليه من خلال هذا الفصل وذلك باختيار مجموعة من المتغيرات التي يفترض نضريا انها تؤثر في مشكلة البطالة حيث يتم تقسيم الفصل على النحو التالي:

I. مفاهيم عامة حول التضخم و علاقته بالبطالة
II. مفهوم عامة حول الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بالبطالة
III. مفاهيم عامة حول الاستثمار وعلاقته بالبطالة
IV. مفاهيم عامة حول النفقات العامة وعلاقتها بالبطالة

I. مفاهيم عامة حول التضخم وعلاقته بالبطالة:

1.I الإطار النظري للتضخم

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لم توصف بتعريف واضح وحدد من المفكرين والباحثين والمهتمين بدراسة الظواهر النقدية والاقتصادية، فالتعريف الذي قد يسود خلال فترة زمنية معينة قد لا يتفق مع تعريف نفس الظاهرة خلال فترة زمنية معينة، غير أن الأسباب المنشئة للتضخم تختلف من دولة إلى أخرى، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصادات تلك الدول، وبالتالي اختلاف وسائل وعلاج التضخم باختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوثه.

1.1.I مفهوم التضخم

التضخم هو ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار غير المصاحب بارتفاع مماثل في الانتاج. والتضخم هو حالة من اختلال الهيكل الاقتصادي تتميز بوجود فائض في الطلب.

وحسب رأي كينز فإن التضخم هو الحالة التي لا يؤدي فيها أي زيادة إضافية في مجموع الطلب إلى زيادة إضافية في الانتاج وإنما تترجم زيادة الطلب في شكل زيادة في الأسعار وربما كان هذا التعريف هو أكثر شمولا لأنه يشمل التضخم الحاصل قبل أن يصل المجتمع إلى وضع التشغيل العام.[1]

ويعد التضخم أهم المظاهر الأساسية التي اتسمت بها اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إلا إن نوع وسبب الظاهرة يختلف من دولة إلى أخرى ومن وقت لآخر، وقد حاولت النظرية الكمية التقليدية أن نفسر ظاهرة التضخم عن طريق تحديد الكيفية التي بموجبها يحدث التغيير في المستوى العام للأسعار إذ يعتمد هذا الأخير على كمية النقود بافتراض ثبات كل من سرعة تداول النقود وحجم المعاملات. هذا التفسير لظاهرة التضخم ينطبق على ظروف البلدان النامية بسبب ضعف مرونة الجهاز الانتاجي من جهة وما تفرزه عملية التنمية من اختلالات من جهة أخرى. وفي رأي كينز أن التضخم ينشأ بسبب اختلال العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، فزيادة عرض النقد تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وينتج عن ذلك زيادة في الانفاق الاستثماري وبالتالي في الطلب الكلي، هذه الزيادة

[1] الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان الأردن، 2010، ص 194.

في الطلب الكلي إلى ارتفاع مستوى الأسعار في حالة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل. أما النقديون فقد أشاروا إلى التضخم ظاهرة نقدية وإن عرض النقود هو المحدد الأساسي لارتفاع الأسعار.[1]

2.1.I أسباب التضخم

لقد تعددت النظريات التي تفسر أسباب حدوث التضخم، وهذا نظرا لتعدد الأفكار حول مفهومه، ومن تلك النظريات ما يلي:

أولا: النظريات التي تؤكد علي جانب الطلب الكلي

يفترض أصحاب هذه النظرية في تفسيرهم لظاهرة التضخم، هو زيادة الطلب بنسبة تفوق نسبة الزيادة في العرض، وهذا الإفراط في كمية السلع والخدمات المطلوبة وقصور الانتاج عن تلبية هذا الطلب وهذا عند الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. حيث يحدث هذا النوع من التضخم جراء زيادة الإنفاق الحكومي وما ينجر عنه من زيادة في كمية النقود المتداولة، أو قيام البنوك التجارية بمنح التسهيلات الائتمانية.

ثانيا: النظريات التي تؤكد على جانب العرض والتكاليف

تتلخص نظرية التكاليف بأن ارتفاع الاسعار العام هو ناتج عن ارتفاع مسبق في تكاليف الإنتاج عامة وفي الأجور خاصة. وقد استخدمت هذه النظرية بعد الحبر العالمية الثانية لتفسير ظاهرة ارتفاع الاسعار مع ارتفاع معدلات البطالة في آن واحد.

ثالثا: نظرية التسارع

حيث تقوم هذه النظرية بالجمع بين نظرية العرض والطلب معا في تفسير ظاهرة التضخم، مع إعطاء أهمية خاصة للعاملين:

- السياسة النقدية والمالية للحكومة في التأثير على جانب الطلب.
- توقعات الأسعار في التأثير على ارتفاع الأجور وبالتالي على جانب العرض.

[1] سندس حميد موسى، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع اشارة خاصة إلى العراق، جزء من متطلبات نيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، 2009، ص 16.

رابعا: النظريات الهيكلية

ينشأ هذا النوع من التضخم لسببين:

- انعدام مرونة كل من الأجور والأسعار وكونها عصية على الانخفاض، وثانيا تغيير بنية الطلب، فالأجور في الكثير من الدول لا يمكن تخفيضها على حد معين، كما أن كثير من المنتجات لا يتحدد سعرها وفق آلية العرض و الطلب بل يتحدد على ضوء تكاليف الانتاج مع اضافة هامش ربح بنسبة معينة ومنه إذا حصل انخفاض مفاجئ في الطلب لا يؤدي لخفض الأسعار بل يتقلص الإنتاج وتنخفض الأسعار.
- لنفرض أنه تغير بنية الطلب بأن زاد الطلب على منتجات قطاعات معينة وانخفاض الطلب على منتجات قطاعات أخرى. في هذه الحالة سوف ترتفع الأسعار والأجور في القطاعات الأولى دون أن تنخفض في القطاعات الاخرى. وسينتشر ارتفاع الاسعار والأجور إلى قطاعات جديدة
- تستخدم سلعا وسطية من منتجات القطاعات الاولى التي ازداد الطلب على منتجاتها. وبهذا تنتقل ظاهرة ارتفاع الأسعار تباعا إلى عدد كبير من المنتجات.

ويشاهد هذا النوع من التضخم أثناء ظهور السلع الجديدة أو أثناء حصول تغيرات مفاجئة في تفضيلات المستهلكين أو أثناء ظهور تغيرات معينة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.[1]

3.1.I أنواع التضخم وآثارها

1.3.1.I أنواع التضخم:

توجد تقسيمات عديدة للتضخم فقد يتم تقسيمه من حيث أسباب حدوثه، وإمكانية ظهوره، وسرعة ارتفاع الأسعار، فضلا عن التضخم المستورد، وسوف نعرض هذه الأنواع بإيجاز كما يلي:

1) تقسيم التضخم من حيث أسبابه:

ينقسم التضخم وفقا لذلك إلى نوعين:

التضخم بسبب الطلب: يحدث هذا النوع من التضخم بسبب الزيادة المستمرة في الطلب الكلي على السلع والخدمات بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في العرض الكلي منها، ما يعكس في صورة ارتفاع مستمر في المستوى

[1] أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ، ص 320-312.

العام للأسعار. والزيادة في الطلب الكلي قد تكون راجعة إلى زيادة أحد مكونات الطلب الكلي أو نتيجة للإفراط في الاصدار النقدي.

التضخم بسبب العرض: يحدث هذا التضخم بسبب نقص العرض الكلي من السلع والخدمات الناتج عن زيادة تكاليف الإنتاج الذي يرجع بدوره إلى ارتفاع مستلزمات الانتاج أو زيادة الأجور، مما يترتب على ذلك في النهاية زيادة معدلات البطالة وارتفاع مستوى الأسعار.

2) تقسيم التضخم من حيث إمكانية ظهوره:

ينقسم التضخم وفقا لذلك إلى نوعين:

التضخم الصريح: يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ولا يوجد أي محاولات لمنعه أو الحد من سرعته من قبل الحكومات.

التضخم المكبوح: وهنا يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي منها، ولكن تتدخل الحكومات وتثبت الأسعار بصورة قانونية، ويحدث ذلك في حالات الحروب والأزمات وينعكس هذا النوع من التضخم في مظاهر عديدة لعل أهمها: اختفاء السلع من الأسواق، وظهور التوابير أمام منافذ التوزيع، وظهور السوق السوداء، وإتباع نظام التقنين في توزيع السلع، والتدهور المستمر في نوعية السلع.

3) **تقسيم التضخم من حيث سرعة ارتفاع الأسعار:** ينقسم إلى ثلاث أنواع هي:

التضخم الجامح: ويعد أكثر أنواع التضخم ضررا على الاقتصاد الوطني، ونظرا لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة ومتوالية دون توقف، بحيث ينجم عنه آثار اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير، ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقدرتها الشرائية ووظفتها كمخزن للقيمة، ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الإفراط في عرض النقود، وكنتيجة للنقص الطبيعي غير في عرض السلع الناجم عن الحالات الحروب والاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية.[1]

[1] أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية(دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003م)، رسالة مقدمة من ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 23.

التضخم المعتدل: وهو ارتفاع محدود في المستوى العام للأسعار ويكون ارتفاع المستوى العام للأسعار مستقر إلى حد ما، وفي حالة استمراره لفترة زمنية طويلة يطلق عليه بالتضخم الزاحف وفي ظله تنخفض قيمة العملة باستمرار غير أن النظام النقدي يؤدي وظائفه بكفاءة.

التضخم السريع: وهو ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار ويحدث لسرعة كبيرة، ويترتب عليه تدهور قيمة العملة، تنخفض قيمة النقود بصورة كبيرة جدا وتكون الفائدة الحقيقية سالبة، وتقاس بالفرث بين الفائدة النقدية ومعدل التضخم، مما يؤدي إلى انخفاض الاقبال على الادخار وتظهر عملية الاكتناز وشراء السلع المعمرة والعقارات.

4) التضخم المستورد:

تتمثل في تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار المحلية وكلما زاد تأثير العوامل الخارجية في تشكيل المستوى العام للأسعار محليا يكون تأثير التضخم المستورد كبير، وبالتالي فإنه يزداد التضخم المستورد في دولة ما كلما ارتفع المد الحدي والمتوسط للواردات، وزادت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي.

وتقاس نسبة التضخم المستورد في الدولة من حلال المعادلة التالية:[1]

$$\text{نسبة التضخم المستورد} = \frac{\text{معدل التضخم العالمي} \times \text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

2.3.1.I أثار التضخم

للتضخم آثار كثيرة ومتعددة يمكن ذكر البعض منها في ما يلي:[2]

- ينتج عن التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة وإضافة الحافز علة الادخار، فإذا اتجهت قيمة النقود إلى التدهور المستمر تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمستودع لقيمة مما يدفع الأفراد إلى إنفاق النقود وعلى استهلاك الحاضر وينخفض ميولهم إلى الادخار؛

[1] د السيد محمد أحمد السريتي ود علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 303-304.
[2] بلجبلية سمية، اثر التضخم على عوائد الاسهم دراسات تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان لفترة 1996-2006، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات، جامعة منتورة قسنطينة، 2009-2010، ص 138.

- ينتج عن التضخم توجه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية مراحلها الأولى فنتيجة إلى إنتاج السلع التي ترتفع أسعارها باستمرار وهي عادة السلع الكمالية الموجهة على ذوي الدخول العالية؛
- يؤثر التضخم سلبا على ميزان المدفوعات لأن الدولة التي تعاني من ارتفاع الاسعار تجد أن منتجاتها تفقد قدرتها على المنافسة وبذلك تزداد ايراداتها وتقل صادراتها وفي الأخير يحدث عجز في ميزان المدفوعات؛
- يعمق التضخم التفاوت في توزيع الدخول والثروات ويخلق موجه من التوتر والتذمر الاجتماعي بدرجة تهدد جو الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

4.1.I سياسة معالجة التضخم

تعبر من أهم أهداف السياسة الاقتصادية في أي نظام لدولة هو تخفيف أو سيطرة على مخاطر التضخم وأثاراها من أهم الوسائل هي:

السياسة النقدية:

لهذه السياسة أهداف رئيسية من أهمها وهي السيطرة على التخم لتحقيق استقرار الأسعار وتوفير إطار للنمو الاقتصادي غير التضخمي، ولتحقيق هذا الهدف نحاول ان نحافظ على الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني متماشيا مع الاقتصاد، تعمل السياسة النقدية من خلال تغيير معدل الفائدة في الأمد القصير التي تؤثر على سعر النقود.

حيث يعتبر سعر الفائدة هو المعدل الأساسي للبنك المركزي، إذا وضعت معدلات الفائدة عند مستوى عال جدا، فإن هذا يعني ان ثمة سياسة نقدية متشددة، سوف لا يشجع بدوره زيادة نشاط الاقتصاد وزيادة فرص العمل، مما يجعل الاقتصاد الوطني يعمل داخل منحنى إمكانيات له.

ان السياسة النقدية هي سياسة مرنة في يد الحكومة التي لها تأثير مباشر على ظاهرة التضخم.

كما توجد الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عمليات الاصدار النقدي والرقابة على (الائتمان) تقديم القرض، ومن أدوات السياسة النقدية في ضبط التضخم ما يلي:

- رفع معدل (سعر) إعادة الخصم.
- رفع نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك لدى البنك المركزي.

- سياسة السوق المفتوحة: أي تدخل البنك المركزي في السوق المالي عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية.

السياسة المالية:

هي السياسة التي تهتم بالموازنة بين إنفاق القطاع العام وإيرادات القطاع العام وعلى نحو عام فإن القطاع العام يتألف من الحكومة المركزية والسلطات.

فإذا تجاوز انفاق القطاع العام إيراده، فإن هناك عجز في الموازنة ويجب على الحكومة أن تمول عن طريق الاقتراض، والعكس إذا تجاوز الإيراد للقطاع العام الإنفاق فإن هناك فائض في الموازنة.

ومن خلال تغيير الإنفاق على القطاع العام وإيراداته تستطيع الحكومة أن تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي، إن سياسة الانفاق الحكومي وسياسة الإيراد الحكومي توضع في الموازنة السنوية التي تنتشر كل السنة، وهكذا يتم مواجهة مشكلات التضخم في إطار هذه السياسة التي تعتبر الأفضل لإدارة الاقتصاد الوطني.[1]

2.I العلاقة بين البطالة والتضخم

توجد علاقة عكسية بين مستوى البطالة ومستوى التضخم في الاقتصاد، حيث عندما يكون معدل البطالة مرتفعا يكون معدل التضخم منخفضا، أو العكس. لكن الواقع يمكن ان يكون العلاقات ما بينهما إيجابية أحيانا أي يزداد معدل البطالة جنبا إلى جنب مع ازدياد معدل التضخم، سوف نوضح العلاقة بينهما كالآتي:

- العلاقة السلبية بين البطالة والتضخم (تغير الطلب الكلي):

لنفرض أن الاقتصاد كان متوازنا عند النقطة A كما في الشكل الآتي، حيث يتساوى العرض الكلي والطلب الكلي، إذ أن زيادة الطلب الكلي قد ازداد بالفعل أحد العوامل غير عامل السعر، مثل زيادة الكتلة النقدية M فإنه ينجم عنه انتقال منحنى الطلب من العرض AD0 إلى الوضع AD1 باتجاه اليمين والأعلى. وبهذا ينتقل الوضع التوازني من النقطة A إلى النقطة B.

[1] محمد صالح القرشي، اقتصادات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطلعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، 2009، ص 318-319.

الشكل وقم 08 – منحنى العلاقة ما بين البطالة والتضخم

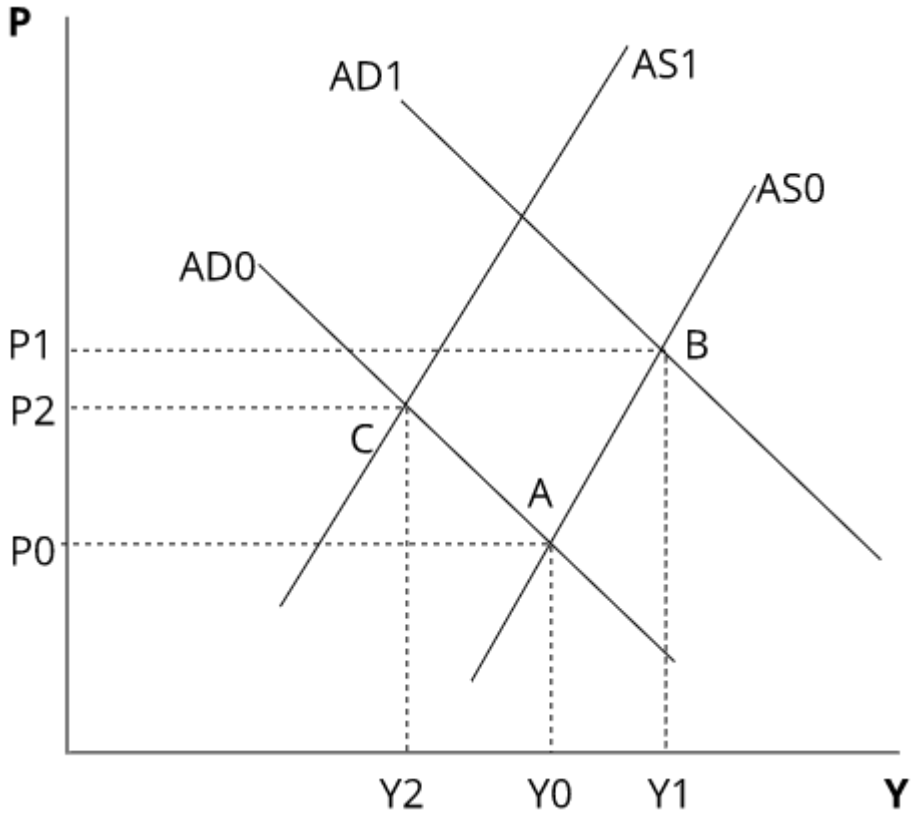

المصدر: أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006 ص 32.

نلاحظ من خلال وضع التوازن الجديد أن ارتفع الحجم الناتج من Y0 إلى Y1 يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة، كما أنه ارتفع مستوى الأسعار من P0 إلى P1 مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدل التضخم.

ومنه يوجد علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم.

كما أن انخفاض الطلب الكلي من جراء عوامل خارجية يخفض حجم الناتج ومستوى الأسعار، هذا ما يدل على ارتفاع معدل البطالة قد يرافقه انخفاض معدل التضخم، وان العلاقة بينهما في هذه الحالة العلاقة العكسية.

- العلاقة الإيجابية بين البطالة والتضخم (العرض الكلي):

من خلال الشكل السابق، لنفرض أن العرض الكلي قد انخفض لأسباب خارجية مثلا ارتفاع مفاجئ لتكاليف الانتاج، فينتقل منحنى العرض الكلي من الوضع AS0 نحو اليسار إلى الوضع AS1 ويصبح الوضع التوازني الجديد في النقطة C.

ومن خلال الوضع التوازني الجديد يتصف بارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض مستوى الناتج، أي أن انتقال من النقطة A إلى C ترافق ارتفاع معدل التضخم وارتفاع مستوى البطالة في آن واحد.

كما لو افترضنا أن العرض الكلي قد ارتفع لأسباب خارجية (غير تغيير الأسعار) فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الاسعار وازدياد الناتج. في هذه الحالة يرافق انخفاض التضخم مع انخفاض البطالة وتظل العلاقة ايجابية بين التضخم والبطالة.

وبالرغم من وجود ارتباط ايجابي بين التضخم والبطالة فإن العلاقة الغالبية بينهما هي العلاقة السلبية.[1]

II. مفاهيم عامة حول الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بالبطالة

1.II الإطار النظري للناتج المحلي الإجمالي:

تعتبر دراسة الانتاج الاجمالي من أهم مؤشرات التي تعطي صورة رقمية للنشاط الاقتصادي في مجتمع ما بشكل يظهر هيكل التدفقات والمعاملات الاقتصادية التي تتم الوحدات التي تتخذ قرارات الانتاج و الاستثمار والاستهلاك والادخار في المجتمع.

1.1.II مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

تعرف بأنه يمثل قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق (القيمة السوقية) والتي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي في فترة زمنية (عادة ما تكون سنة)، ويعني ببساطة أنه يقتصر على احتساب ما ينتجه المجتمع أو الاقتصاد المحلي ضمن حدود الجغرافيا للوطن، ولا يشمل بالتالي ما ينتجه المواطنون العاملون في الخارج.[2]

2.1.II الناتج الأساسي والناتج الحقيقي

من خلال ما سبق فإن اناتج المحلي الاجمالي في سنة معية هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في تلك السنة بأسعارها في نفس السنة.

[1] أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص 322 – 323.
[2] حسام داوود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 200، ص 31.

فإذا رمزنا ب: $Qi\ (t)$ للكمية المنتجات النهائية i في السنة t؛

$Pi\ (t)$ لسعر وحدة واحدة لتلك المنتجات في السنة t؛

$GDP\ (t)$ الناتج المحلي الإجمالي في السنة t.

فإن $GDP(t) = \sum(t)\ Pi(t)$

ومن هذه المعادلة نستنتج أن الناتج المحلي الإجمالي يزداد ب:

- ارتفاع كمية السلع والخدمات والمنتجات؛
- أو ارتفاع الأسعار الخاصة بهذه السلع والخدمات؛
- أو ارتفاع في الكمية والأسعار معا.

بينما أن الزيادة الحاصلة في الأسعار لا تعبر عن الزيادة الحقيقية أو المستوى الحقيقي للأنشطة الاقتصادية، أي لا يعني الاتجاه المتصاعد لهذه الأرقام ارتفاعا حقيقيا في حجم الناتج لأنه يحسب على أساس القسمة السوقية للأسعار، فلو أنتجت نفس الكمية سنتين على التوالي وكانت أسعار السلع في الثانية أعلى والسبب يعود إلى حدوث التضخم في السنة الثانية لاستبعاد أثر ارتفاع الاسعار عبر السنوات والحصول على مقياس حقيقي يجب تثبيت الأسعار بين السنوات وهذا يسمى بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي حيث يعرف هذا الناتج المحلي الاجمالي على انه: كمية السلع والخدمات المنتجة خلال السنة مقيما بالأسعار الثابتة ويحسب كما يلي:

$$GDP(t) = Qi(t)\ Pi(0)$$

حيث أن: $Pi\ (0)$ سعر الوحدة لتلك المنتجات i في السنة t.

$Qi\ (t)$ الكمية المنتجة النهائية iفي السنة t.

على عكس الناتج المحلي الاجمالي الاسمي الذي يعرف أنه كمية السلع والخدمات النهائية المقيمة بالأسعار الجارية، فإن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يعكس التغير الحقيقي في الكميات المنتجة من السلع والخدمات النهائية فقط وليس للأسعار أي أثر فيه خلال تلك الفترة.

II.3.1 مثبط أسعار الناتج المحلي الاجمالي:

لقياس مدى تغير الاسعار بين الناس ونرمز لها بالرمز o والسنة t نستخدم رقما قياسيا خاصا للأسعار نسميه مثبط اسعار الناتج المحلي ونحصل على قيمة المحسوب بأسعار سنة الأساس o للثابتة، إذا كان def(t) رمز لمثبط الأسعار الناتج المحلي في السنة t.

$$\mathbf{det(t)} = \frac{\mathrm{GDP(t)}}{GDP0(t)} \times 100 \ldots\ldots 1$$

حيث يقيس مثبط الأسعار def(t) مستوى الأسعار في السنة t إذا اعتبرنا مستوى الأسعار في سنة الأساس 100(o) أي أن الأسعار التي كانت 100 في سنة الأساس (o) قد أصبح def(o) في سنة t وبتعويض كل من GDP(t) و GDP(t0) بما يساويه في المعادلة 1 نجد:

$$\mathbf{det(t)} = \frac{\sum \mathrm{i\ Qi(t)\ Pi(t)}}{\sum i\ Qi(t)\ Pi(t)}$$

وإذا قسمنا كل من البسط والمقام في هذا الكسر على $\sum$i Qi(t) نجد:

$$\mathbf{Def(t)} = \frac{[\sum \mathrm{i\ Qi(t)}Pi(t)]/\sum i\ Qi(t)}{[\sum \mathrm{i\ Qi(t)}Pi(t)]/\sum i\ Qi(t)} \times 100$$

ونلاحظ أن البسط في الكسر هو الوسط الحسابي للأسعار Pi(t) في السنة t مرجحا بكميات المنتجات النهائية Qi(t) التي صنعت في السنة t كذلك فإن مقام الكسر هو الوسط الحسابي الأسعار Pi(o) في سنة الأساس o مرجحا بكميات المنتجات النهائية Qi(t) ، بهذا فإن مثبط أسعار الناتج المحلي def(t) يقيس لنا الوسط الحسابي المرجح للأسعار في سنة t إذا اعتبرنا الوسط الحسابي المرجح لها في السنة o مساويا 100، أما معاملات الترجيح في الحالتين في كميات السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في السنة t.[1]

[1] سحنون فاروق، قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، 2009-2010، ص 88-91.

II.1.4 طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي:

ويمكن قياس الناتج المحلي الاجمالي لأي المجتمع من المجتمعات خلال فترة محددة في الزمن (عام)/ باستخدام الطرق التالية:

- طريقة المنتج النهائي:

يتم بهذه الطريقة قياسه عند منبعه أي عند مرحلة خلقه أثناء العماية الإنتاجية، حيث يتم إضافة قيم كل السلع والخدمات النهائية المنتجة باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة النهائية خلال فترة زمنية محددة (عام).

وعادة ما يتم تقدير الناتج المحلي خلال فترة زمنية معينة بالأسعار الجارية أي أساس الأسعار السوقية السائدة لكل السلع والخدمات النهائية خلال فترة تقديره.

- طريقة القيمة المضافة:

تستخدم هذه الطريقة في تقدير الناتج المحلي على أساس حساب مجموع القيم المضافة لكل الوحدات الانتاجية في مجتمع خلال فترة زمنية محددة.

تعرف القيمة المضافة على أنها الفرق بين قيمة الانتاج الكلي للوحدة الانتاجية وقيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطة التي حصل عليها واستخدمها في عملياتها الانتاجية خلال فترة زمنية محددة.

ويتطلب تقدير القيمة المضافة الانتاجية المحددة، ثم تقوم باستقطاع قيمة مستلزمات الانتاج الكلي اقتضاها ظهور هذا الانتاج خلال الفترة الانتاجية المعينة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

القيمة المضافة للوحدة الانتاجية = القيمة الانتاجية للإنتاج – قيمة مستلزمات الانتاج.

علما أن القيمة الإجمالية للإنتاج = عدد الوحدات المنتجة * سعر الوحدة.[1]

[1] حسام داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 51.

- طريقة عوائد عناصر الانتاج (طريقة الدخل).

تعبر طريقة الدخل عن مجموع ريع وعوائد عناصر الانتاج، بمعنى أن الناتج المحلي هو عبارة كما يلي الأجور: تشمل إجمالي الاجور والرواتب والعلاوات المدفوعة من قبل القطاع التجاري والحكومات إلى القوة العامة.[1]

ريع الأرض: وهي المبالغ التي يتلقاها القطاع العائلي نتيجة تأجير الممتلكات أو استغلالها؛

الفوائد: هي التدفقات النقدية من القطاع التجاري للقطاع البنكي والإقراض.

دخول الملكيات من غير مساهمين الشركات.

عوائد المساهمين من استثمار.

اهتلاك رأس المال: تقوم مؤسسات باقتطاع مبلغ اهتلاك من أرباحها لغايات الاجلال وتجديد الآلات حيث يجب إدراج هذا البلغ ضمن تدفقات الدخل؛

اهتلاك رأس المال: تقوم المؤسسات باقتطاع مبلغ اهتلاك من أرباحها لغايات الإجلال والتجديد الآلات حيث يجب إدراج هذا المبلغ ضمن تدفقات الدخل؛

الضرائب التجارية غير المباشرة: ومثال على هذه الضرائب، ضريبة المبيعات، رسم الرخص والتصاريح، ضرائب الملكية التجارية والجمارك حيث تعتبر هذه الضرائب تكاليف الانتاج وجميعها تعتبر دخول بالنسبة للدولة؛

أرباح الشركات: وتمثل أرباح الشركات تقبل خصم ضرائب الدخل والأرباح المحتجزة.

ولتوضيح كيفية حساب الناتج الإجمالي حسب طريقة الدخل:

إجمالي الدخل المحلي = أجور + أرباح + إيجارات وفوائد + دخول أخرى – ضرائب غير مباشرة + اهتلاك رأس المال – إعانات انتاجية.[2]

[1] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006، ص 67-68.
[2] خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السابعة: دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2004، ص 118-119.

- طريقة الإنفاق:

يتم بهذه الطريقة جمع المبالغ المنفقة وعلى أساس مستخدمها النهائي سواء كان ذلك استهلاك خاص من قبل أفراد أو عام من قبل الحكومة، أو انفاقا استثماريا من قبل القطاع التجاري، أو صافي إنفاق القطاع الأجنبي عن طريق الصادرات والواردات.

ولتوضيح ذلك عن طريق المعادلة برمز الاستهلاك الخاص بالرمز C والاستثمار بالرمز I والإنفاق الحكومي بالرمز G والصادرات بالرمز X والواردات بالرمز M والناتج المحلي الإجمالي بالرمز GDP.[1]

حيث $GDP = C + G + I + (X - M)$

II.2 العلاقة ما بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي:

يبدو الاتجاه العام في هذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباط كبير بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة، وتظهر معدلات النمو الاقتصادي والبطالة من خلال التبسيط التالي: ارتفاع معدل النمو يؤدي إلى ارتفاع نسبة التشغيل ومن ثم انخفاض معدل البطالة.

وتتحدد نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة، حيث يركز التحليل الكينزي على سياسة الإنعاش عن طريق الطلب وهو الاعتقاد السائد غالبا لدى معظم الاقتصاديين، حين ينطلقون من اعتبار أن البطالة سوف تنخفض تلقائيا إذا ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، بينما يركز اتجاه آخر أكثر ليبرالية على العرض من خلال دعم ربحية ومردودية المشاريع.

غير أن الملاحظ أن هناك ترابطا كبيرا بين النمو وتغيير نسب البطالة، فمعدلات النمو مرتفعة دل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفقرات السابقة. وفي المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفضة أو سلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناصب العمل. بينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد الى انخفاض في خلق مناصب العمل الجديدة تقل على المستوى الطبيعي الذي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض. هذا الأمر يعتبر طبيعيا في التحليل النظري للعلاقة بين النمو وتغيير نسبة

[1] سحون فاروق، مرجع سبق ذكره، ص 45.

البطالة، غير أن ما يحد من قيمة هذا التحليل هو عدم وجود تناسب بين معدلات النمو ونسب البطالة، فارتفاع النمو الاقتصادي مثلا بنسبة 2 بالمئة لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض نسبة البطالة بنسبة 2 بالمئة.

وكذلك نجد أن نفس معدلات النمو الاقتصادي ليس لها نفس الأثر على البطالة في كل الدول وهنا يظهر مدى قدرة النمو المحقق على التأثير على البطالة من خلال التحليل القياسي، واعتماد المقارنة بين تغير معدلات النمو ونسب البطالة بالنسبة للبلدان الأكثر تطورا تبين أنه رغم وجود علاقة ترابطية بين زيادة النمو وانخفاض معدلات البطالة إلى أن نسب التغيير في البطالة تختلف وكذلك حجم الانخفاض بالنسبة لكل الاقتصاد.

معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن نمو الناتج المحلي الاجمالي.[1]

III. مفاهيم عامة حول الاستثمار وعلاقته بالبطالة:

1.III الاطار النظري للاستثمار

أضحى الاستثمار من أهم المؤشرات التي تساعد على التضحية بالأموال والتي يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمر، ونقص متوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم.

1.1.III مفهوم الاستثمار

تتعدد التعاريف الموضحة لمفهوم الاستثمار، بالرغم من ذلك في تشترك بالعديد من الصفات والمظاهر الدالة لمفهوم الاستثمار. ويعرف الاستثمار عموما اكتساب الموجودات المادية والمالية. وسوف نحاول التمييز بين المصطلحين، الاستثمار بالمعنى المادي والمعنى المالي:

مفهم الاستثمار بالمعنى المادي: في الاقتصاد غالبا ما يقصد بالاستثمار اكتساب الموجودات المالية. على أن توظيف الأموال يعتبر مساهمة في الانتاج، أي إضافة منفعة أو خلق قيمة تكون على شكل سلع وخدمات.

مفهوم الاستثمار بالمعنى المالي: من هذا الجانب الاموال في الاوراق والأدوات المالية.

[1] فراج بن ناوي ناوي العنزي، العلاقة بين النمو القتصادي والبطالة في بعض الدول العربية/ متاح على الموقع www.alriyadhtrading.com

وكتعريف شامل للاستثمار على أنه التعامل بالأموال للحصول على الارباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحلية للأموال المستثمرة وتعوض عن كامل المخاطرة الموافقة للمستقبل.

III.1.2 أهمية الاستثمار

تظهر اهمية الاستثمار على المستوى الوطني وكذلك على مستوى الفرد على حد سواء، ومكن ذلك وفق التالي:[1]

الأهمية على مستوى الفرد: يمكن تحديدها كما يلي:

- يساعد المستثمر في حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة سواء المخاطر المنتظمة أم غير المنتظمة؛
- يساهم الاستثمار في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المتحققة في الاستثمار.

الأهمية على المستوى الوطني: يمكن تلخيص أهمية الاستثمار على المستوى الوطني بالنقاط التالية:

- زيادة الدخل الوطني للبلاد؛
- خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني؛
- دعم عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية؛
- زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات؛

III.1.3 أهداف الاستثمار

يعتبر الاستثمار من أكفأ أنواع تشغيل الأموال، ذلك لأنه يستطيع تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المستثمر، وهذه الأخيرة تتمثل فيما يلي:[2]

تحقيق تنمية مستمرة في الثروة مع عائد مقبول:

يكون هدف المستثمر تحقيق عائد جاري مقبول مع نسبة زيادة مقبولة في رأس المال المستثمر على الدوام، حيث أن المكاسب الرأسمالية التي يمكن الحصول عليها تعتبر هدف المستثمر، ومضافا إليها العائد المحصل

[1] قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 33.
[2] ماجد أحمد عطا الله، إدارة الإستثمار، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2001، ص 13-13.

تحقيق أكبر دخل جاري:

يركز المستثمر البالغ اهتمامه على الاستثمارات التي تحقق اكبر عائد حالي ممكن بغض النظر عن الاعتبارات الاخرى

حماية الأموال من انخفاض قوتها الشرائية نتيجة التضخم:

إن هدف المستثمر يتمثل في تحقيق مكاسب رأسمالية، وعوائد جارية تحقق المحافظة على القدرة الشرائية لنقوده المستثمرة.

تحقيق أكبر نمو ممكن للثروة:

يميل إلى تحقيق مثل هذا الهدف المضاربون، حيث يختارون الاستثمارات التي لها درجة مخاطرة عالية ويقبلون عندها ما يترتب على اختيارهم، إما بتحقيق توقعاتهم أو خطئها.

حماية الدخول من الضرائب:

يكون هدف المستثمر في حالة الاستفادة من خلال استثماره هذا من المزايا الضريبية التي تمنحها التشريعات والتنظيمات المعمول بها، حيث أنه إذا قام بتوظيفها في غير هذا النوع سيتم إخضاعه إلى شرائح ضريبة عالية.

III.1.4 محددات الاستثمار وأنواعها

نقصد بالعوامل المؤثرة هي تلك المحددات والمعايير التي تؤثر في قرار المستثمر، وعلى أساسها يتم اتخاذ القرار بالاستثمار من عدمه، كما يمكن الظر إلى أدوات الاستثمار باعتبارها الوسائل التي يقوم المستثمرون من خلالها بتوظيف أموالهم في أسواق الاستثمار، وقد تكون اصولا حقيقية أو مالية وذلك بغية تنمية قيمتها وتعظيم العائد على الأموال المستثمرة فيها.

III.1.4.1 محددات الاستثمار

هناك محددات أو أنواع يجب مراعاتها حينما يتخذ المستثمر قراره بالاستثمار، وتختلف هذه الأنواع من المستثمر الخاص إلى المستثمر العمومي، فتعظيم العوائد وللأرباح تحتل الصادرة عندما يتعلق الأمر بالمستثمر الخاص، أما عندما تقوم الدولة بالاستثمار الاجتماعي فتوفير الخدمات وتحسينها وتحسين المستوى المعيشي للمواطن تكون في المقام الأول.

إن محددات الاستثمار عديدة ومتشابكة ولكننا سنبينها في العناصر التالية:

1) **متطلبات السيولة**: الأصل السائل هو الأصل الذي يمكن تحويله بسهولة إلى نقد أو أموال جاهزة بقيمة تقارب قيمته السوقية العادلة، وتكتسب الأصول سيولة أكبر عندما تكون دائرة اهتمام العديد من المستثمرين والمتداولين. إذ تأتي أذونات الخزينة على سبيل المثال على رأس الأصول السائلة. أما العقارات والمشاريع الناشئة فتفتقد صفة السيولة.

2) **المدى الزمني للاستثمار**: هناك علاقة وثيقة بين المدى الزمني للاستثمار وتفضيلات السيولة والقدرة على إدارة عنصر المخاطرة، فالمستثمر الذي يتبع منهج الاستثمار طويل الأجل لا يسعى وراء السيولة العالية ويميل بالتالي إلى تحمل مخاطر مرتفعة في أصول المحفظة. إذ تعوض الخسائر أو النفقات السلبية في السنوات اللاحقة بفضل العوائد التي يمكن أن تتولد فيها. في حين يميل المستثمر الذي يفضل الاستثمار في الأجل القصير الأصول عالية السيولة ذات المخاطر المتدنية، لأن التخلص من أثر الخسائر في حال تحققها أصعب في الأجل القصير.

3) **الاعتبارات الضريبية**: تتأثر خطة الاستثمار بالنظام الضريبي في بلد المستثمر أو البلد الذي يتداول فيه الأصل الداخل في تكوين محفظة استثمارية. فالاعتبارات الضريبية تعقد المسألة عندما تضم المحافظة بين مكوناتها استثمارات أو أصولا أجنبية. ومن المعلوم أن الأرباح أو الخسائر الرأسمالية تنشأ عن التغيرات في سعر الأصول. وهذه النتائج تخضع لأيضا لمعاملة ضريبية تختلف عن معالجة الأرباح الإيرادية. إذ تفرض الضريبة على الدخل الإيرادي لحظة تحققه، أما الأرباح أو الخسائر الرأسمالية فلا تدخل في الحسابات لضريبة إلا عند بيع الأصل وإثبات الربح أو الخسارة. كما تعامل الأرباح الرأسمالية غير المحققة فعلا معاملة خاصة، إذ أن تعبر عن الارتفاع الحاصل في قيمة الأصول الذي لم يتجسد بعد عبر عملية بيع الأصول، حيث لا تخضع الأرباح الرأسمالية عادة للضريبة الفعلية إلا بعد بيع الأصل بسعر تتجاوز تكلفته سعر الشراء.

4) **الائتمان المصرفي**: إن مدى توفر الائتمان المصرفي في السياسة الداخلية للبنوك التجارية أو البنوك المتخصصة لدعم المشاريع أو شركات الأعمال سواء في رأس المال العامل (التشغيلي) أو رأس المال الثابت (الرأسمالي)، يعتبر عاملا محددا ومؤثرا على الاستثمار، فإن توافر القروض البنكية يساهم في دعم وتشجيع الاستثمار، وبالعكس في تقنين القروض قد يؤدي إلى تحجيم الاستثمار.

5) **النقد الأجنبي**: إن شراء السلع الرأس مالية كالآلات التي يتم احتياج اليها لغرض الإنتاج وتقديم الخدمات، والتي يتم استيرادها من خارج الدولة وخاصة في الدول النامية، وينشئ الحاجة إلى النقد الأجنبي لشراء هذه السلع، وربما لا يكون ذلك متاحا لسداد قيمتها، مما يؤثر ذلك سلبا على القرار الاستثماري.

6) **عدم الاستقرار الاقتصادي:** إن عدم الاستقرار الاقتصادي يؤثر سلبا على عملية الاستثمار في البلد من خلال جوانب عديدة منها ارتفاع معدلات التضخم والتي تأثر على الربحية المتوقعة وخاصة حالة الشركات أو المشاريع التي تكون فيها الإدارة غير مغامرة، فئن حالة عدم التأكد تجعل هذه الإدارات تعيد هيكلة استثماراتها بعيدا عن الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمار (حالة الانكماش في الاقتصاد العام).

7) **ارتفاع المديونية الخارجية للدولة:** إن ارتفاع نسبة المديونة إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤثر سلبا على الاستثمار الخاص من خلال مجالات عديدة منها: استخدام الموارد المتاحة لخدمة المديونية العامة، وربما يجعل الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص، كذلك قد يؤدي ارتفاع المديونية إلى تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بدل ادخارها أو استثمارها في داخل البلد، (وهذا قد يؤدي بصورة غير مباشرة إلى ارتفاع تكلفة رأس المال المطلوب للاستثمار).[1]

III.1.4.2 أنواع الاستثمار

للاستثمار أنواع مختلفة ويمكن تصنيفه إلى الأشكال التالية:[2]

- الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي: الاستثمار الحقيقي هو الاستثمار في الأصول الحقيقية، أما الاستثمار المالي فهو يتعلق بالاستثمار والأوراق المالية كالأسهم والسندات وغيرها.
- الاستثمار طويل الأجل والاستثمار قصير الأجل: الأول هو الذي يأخذ شكل الأسهم والسندات ويطلق عليه الاستثمار الرأسمالي. أما الاستثمار قصير الأجل فيتمثل بالاستثمار بالأوراق المالية التي تأخذ شكل أذونات الخزينة والقبولات المصرفية أو شهادات الإيداع ويطلق عليها الاستثمار النقدي.
- الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز: الاستثمار المستقل هو الأساس في زيادة الدخل والناتج القومي من قبل قطاع الأعمال أو القطاع الحكومي أو الاستثمار الأجنبي، أما الاستثمار المحفز فهو الذي يأتي نتيجة زيادة الدخل.
- الاستثمار المادي والاستثمار البشري: الاستثمار المادي هو عبارة عن الشكل التقليدي للاستثمار الحقيقي.

ومما سبق يمكن تقسيم الاستثمار إلى أنواع عدة حسب أدوات التصنيف أو التقسيم كما يلي:

[1] صلاح الدين شريط، دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة تجربة جمهورية مصر العربية "مع إمكانية تطبيقها على الجزائر" رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص 54-55.
[2] قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص 36-37.

حسب وسائل الاستثمار: ويقسم إلى الأنواع التالية:

الاستثمار المباشر: وهو الاستثمار في جميع المشاريع الانتاجية والخدمات الهادفة إلى إنتاج السلع والخدمات.

الاستثمار غير المباشر: وهو الاستثمار في الاوراق المالية باختلاف أنواعها لشركات الأعمال بهدف الربح عن طريق البيع.

حسب أطراف الاستثمار: ويقسم كالتالي:

الاستثمار العام: وهو الاستثمار الذي يقوم به الدولة لتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الخطط التي تخدم أهداف الدولة.

الاستثمار الخاص: وهو الاستثمار الذي يقوم به الفرد أو مجموعة من الأفراد المستثمرين بنشاطات محددة.

الاستثمار الأجنبي: هو الاستثمارات الخارجية التي أصبحت في الوقت الحاضر من المصادر التمويلية المهمة في المشاريع الاقتصادية للدول النامية الخاصة.

III.2 العلاقة ما بين البطالة والاستثمار

يعد الاستثمار من العوامل المباشرة في النمو الاقتصادي ولهذا فدراسة الجانب الاجتماعي لهو من أسس معرفة العلاقة بين العمالة والجانب الاقتصادي، بينما الاستثمار فهو لنشاط الاقتصادي الذي يجري من خلاله تخصيص موارد اقتصادية معينة من أجل إنتاج السلع الرأسمالية أو الحصول عليها أو على كل ما من شأنه المساهمة في عملية الانتاج في المستقبل. والاستثمار بهذا المعنى هو رأس مال منتج ورأس مال اجتماعي كالخدمات العامة من نقل واتصال وقضاء وتعليم وصحة.. وغيرها. ويساهم الاستثمار في توسيع الطاقات الانتاجية كمقدمة لزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الأمر الذي يستدعي أن يكون حجم هذا الناتج متزايدا، يرتبط الاستثمار ارتباطا وثيقا بمستوى الأداء الاقتصادي، ويؤدي دورا مهما بتأثيره المضاعف على جميع جوانب الاقتصاد وقطاعاته، فالاستثمار يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، وتوفير فرص العمل الجديدة، ونقل التقنية توطينها، وتنمية الصادرات، وتوثيق العلاقات التجارية، مما يمثل ركيزة أساسية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

كما أن نسبة الإعالة العالية تتطلب رفع معدل الإنتاجية للمحافظة على مستوى الدخل الفردي، وهذا يعني زيادة رأس المال لتشغيل العامل الواحد، غير أن هذا المجتمع يحتاج إلى الانفاق بنسبة أعلى على الاستثمار الاجتماعي من

الاستثمار الانتاجي وبهذا تضعف نسبة الاستثمار في رأس المال المنتج مما يؤدي إلى انخفاض معدل عائد على رأس المال المستثمر، وخلاصة القول: إنه كلما كان معدل النمو السكاني عاليا كانت الحاجة إلى الاستثمار وتراكم رأسمالي أعلى، وازداد يشكل حافزا لزيادة الاستثمار من أجل تلبية حاجات السكان الاستهلاكية المتزايدة معه وعليه يترتب ضرورة إيجاد التوازن بين خلق الاستثمارات وعدد السكان الاستهلاكية والعاملين لدى المنشآت الاقتصادية.[1]

إن ارتفاع الاستثمار يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي وهذا يؤدي إلى طلب اليد العاملة من طرف المنشآت الاقتصادية من أجل زيادة الطاقة الانتاجية وهذا دافع يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة.

IV. مفهوم عام حول النفقات العامة وعلاقته بالبطالة

1.IV الإطار النظري للنفقات العامة

تعتبر النفقة العامة أداة أساسية يد الدولة في سبيل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وترجع اهميتها إلى كونها أداة تستخدمها الدولة من خلال السياسات الاقتصادية، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها.

1.1.IV مفهوم النفقات العامة

- تعرف النفقة العامة بأنها: مبلغ من النقود تنفقه الدولة لغرض تحقيق النفع العام.[2]
- تعرف أيضا: على أنها صرف احدى الهيئات الادارة العامة مبلغا معينا بغرض سداد إحدى الحاجات العامة.[3]

من خلال التعريفين يمكن استخلاص ثلاث عناصر أساسية وهي:

1) النفقة العامة مبلغ من النقود

يجب أن تكون النفقة العامة مبلغا من النقود، ومن مزايا جعل النفقة العامة نقدية ما يلي:

- أن التعامل النقدي أسهل بكثير من التعامل العيني لأفراد والدولة؛
- سهولة إجراء الرقابة الإدارية والبرلمانية علة الانفاق النقدي للدولة؛

[1] خزامي عبد العزيز الجندي وعبد الرحيم بوادقجي، الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، المجلد 26، العدد 2، مجلت جامعت دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 2001، ص 615-617.
[2] سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان الأردن 2011، ص 56.
[3] يسرى أبو العلاء وحمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة 2009، ص 23.

- الانفاق النقدي يتيح فرصة أكبر للمساوات بين الأفراد والاستفادة من النفقات العامة وفي تحمل أعباء العامة و التي تفرضها الدولة.

إن الوسائل غير النقدية التي تستخدمها الدولة لا يمكن عدها انفاقا عاما مثل تقديم سكن مجاني للموظفين، أو إعفاء من الضرائب ...الخ.

2) النفقة العامة يقوم بها شخص عام:

لكي تكون النفقة عامة يجب أن تنفذها الدولة او أحد هيئاتها العامة. فإذا قام شخص عام ببناء مسجد أو مدرسة لغرض تحقيق نفع عام فإن هذا الانفاق يعد انفاقا خاصا.

3) الغرض من الإنفاق:

لكي تكون النفقة عامة يجب أن تكون الغرض من انفاقها تحقيق منفعة عامة. ومفهوم المنفعة العامة تحدده باعتبارها سياسية واجتماعية أكثر من كونها مالية واقتصادية. إذا أن الدولة هي التي تقرر أن هذا الانفاق يحقق لتحقيق منفعة عامة أو لا تحقق لضمان توجيه من أجل تحقيق النفع العام وضعت ضوابط وهي:

أ. اعتماد بنود النفقات العامة في الموازنة،

ب. مساءلة السلطات التنفيذية عند تنفيذ الانفاق العام جملة وتفصيلا من قبل السلطات التشريعية من وجود الرقابة الإدارية؛

ت. الرقابة من قبل الهيئات المستقلة للتأكد من استخدام النفقات العامة للأغراض التي خصصت من أجلها.[1]

2.1.IV قواعد النفقات العامة

يجب أن يخضع الانفاق العام لقواعد تراعي الانفاق اهمها:

قاعدة المنفعة:

يهدف الانفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة، وأن مبدأ المنفعة لا يتحقق إلا إذا كانت المنفعة المحققة متساوية مع المنافع التي يحصل عليها الأفراد لو أنفقت هذه النفقة في أي مجال آخر.

[1] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 56-57.

قاعدة الاقتصاد:

تعني هذه القاعدة الابتعاد عن التبذير والإسراف في الانفاق العام وتحرري الرشد والعقلانية عند الانفاق، أما من جهة الاقتصاد تعني تعظيم المنفعة المحققة من انفاق المبلغ نفسه، أو تحقيق المنفعة نفسها بأقل كلفة ممكنة.

وأن عدم الالتزام بهذه القاعدة يعني إضاعة هذه الأموال العامة وحرمان المجتمع من منافع كان يمكن أن يحصل عليها، كذلك تؤدي إلى تشجيع المواطنين على التهرب من الأعباء المالية، ولضمان هذه القاعدة تضع الدولة أنظمة صارمة للموافقة على الانفاق العام.

قاعدة الترخيص:

تعني النفقة العامة صرف هيئة عامة لأموال عامة لذلك تخضع لترخيص مسبق من السلطة المتخصصة، أي السلطة التشريعية التي لها حق منح هذا الترخيص ويكون ذلك بقانون خاص واجب التنفيذ.

أن وجود هذه القاعدة والتنفيذ بها يعد وسيلة فعالة للمحافظة على الأموال العامة من الاسراف والتدبير.[1]

IV.1.3 تقسيمات النفقة العامة

تقسيمات النفقات العامة هي تلك التقسيمات التي تستند على المعايير العلمية، التي تساعد في إدارة الأموال العامة، ويسهل على الدولة مراقبة ما تنفقه على كل نشاط من أنشطتها ومن أهم تقسيماتها نجد:

- تقسيمات النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها:[2]

تقسم وفقا للغرض منها إلى ثلاث نفقات أساسية هي:

النفقات الإدارية:

ويقصد بها النفقات التي تتعلق بتسيير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة، والتي تشمل على نفقات الدفاع والأمن والعدالة وجهاز السياسة.

[1] نفس المرجع سبق ذكره، ص 58-60.
[2] سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان 2009، ص 35-37.

النفقات الاجتماعية:

وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة، والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد، وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي مثلا منح إعانة للعاطلين.

النفقات الاقتصادية:

ويقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية ويسمى أيضا بالنفقات الاستثمارية، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس الأموال الجديدة.

وتتمثل هذه النفقات في مشاريع الصناعية والكهربائية والري والصرف الصحي، بالإضافة إلى الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمشروعات العامة والخاصة.

- تقسيمات النفقات حسب إنتاجها:

تقسم هذه النفقات إلى:[1]

النفقات العامة المنتجة: هي التي يتوقع من انفاقها تحقيق ايراد للدولة مثل الانفاق بناء السكك الحديدية أو المشاريع الاقتصادية المنتجة.

النفقات العامة غير المنتجة: هي التي لا يتوقع من انفاقها حصول الدولة على إيرادات مالية مباشرة مثل صيانة الطرق وإعانات البطالة والتحويلات الاجتماعية الاخرى.

- تقسيمات النفقات من حيث منفعتها:

تقسم هذه النفقة إلى نفقات عامة نافعة وأخرى غير نافعة فالنفقات العامة النافعة هي التي تعود إلى المواطنين من جراءها منافع مادية أو معنوية.

أما النفقات غير النافعة: هي التي لا تعود على المواطنين أي فائدة من جراء انفاقها مثال على ذلك النفقات المظهرية التي تلبي رغبات رجال السلطة، وكالملوك والرؤساء.

[1] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 65-66.

- نفقات من حيث آثارها الاقتصادية: تنقسم هذه النفقات العامة إلى:[1]

النفقات حقيقية: وهي صرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين بالدول وكذلك على شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل إدارات وأجهزة الدولة هذه النفقات تساهم في زيادة من الناتج القومي.

النفقات التحويلية: وهي صرف الأموال العامة على الاعانات الاجتماعية والدعم الحكومي والضمان الاجتماعي، يهدف هذا النوع إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بين المواطنين ودعم الفقراء مع أبناء المجتمع.

IV.2 العلاقة ما بين البطالة والنفقات العامة

في ظل النظام الكينزي فإن قراءته لسياسة الانفاق الحكومي المتمثلة في زيادة متتالية فإن الانفاق الحكومي يترتب عليه سلسلة من الانتقالات من الطلب الكلي وينتقل الأثر بدوره الى منحنى فليس أنه بارتفاع الطلب الكلي الناتج عن سياسة الانفاق الحكومي، التوسعة ستؤدي إلى زيادة الناتج والتشغيل والأسعار، فتنخفض معدلات البطالة وتزداد الأجور النقدية.

حيث أن الدولة من خلال الإنفاق الحكومي تسعى جهدت إلى تأمين فرص عمل جديدة للأفراد العاطلين عن العمل وذلك من خلال قطاع الخدمات، حيث تسعى الدولة إلى توسيع الخدمات الصحية والتعليمية وهذا ما يتطلب توظيف عمال وموظفين جدد بالإضافة إلى توسيع خدمات عامة، كما تقوم أيضا بالاستثمارات في القطاع الصناعي وهذا ما يساهم في توفير اليد العاملة وبالتالي انخفاض معدل البطالة.

[1] محمود حسين والآخرين، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع 2007، ص 124.

الخاتمة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مفاهيم عامة حول بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي حيث تناولنا من خلاله:

مفهوم التضخم، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، مفهوم الاستثمار ومفهوم النفقات العامة، حيث تحتل هذه المؤشرات موقعا أساسيا تقليل نسبة البطالة مما يوحي أهميته في اتخاذ أي قرار ويجب على الدولة مراعات هذه المؤشرات عند اتخاذ القرار وكذا اختيار الوسيلة الأنسب لها.

وبناء على ما سبق فإن العلاقات النظرية بين البطالة ومختلف المؤشرات المدروسة تتلخص كما يلي:

هناك علاقتين هما العلاقة الايجابية والعلاقة السلبية لكن غالبا ما تكون العلاقة السلبية بين التضخم والبطالة؛

هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الاجمالي والبطالة؛

هناك علاقة عكسية بين الاستثمار والبطالة؛

هناك علاقة عكسية بين النفقات العامة والبطالة.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على المعدل البطالة

المقدمة:

بعد التحليل النظري لظاهرة البطالة من خلال التطرق للإطار العام لها وواقعها في الجزائر، يتضمن هذا الفصل التطبيقي محاولة بناء نموذج قياسي لدراسة تأثير بعض المتغيرات التي أدخلناها في نموذجنا على معدل البطالة وذلك باستخدام الطرق القياسية والاحصائية التي تعتبر وسيلة وأداة هامة في تحليل الظواهر الاقتصادية، بالاعتماد على العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات حيث سنقوم بصياغة النموذج ثم تقديره وأيضا القيام بدراسته من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية خلال الفترة الممتدة 1970-2017.

I. الدراسة التطبيقية:

إن قيم المتغيرات المراد دراستها، والتي أخذناها من مصادر مختلفة، غير متجانسة في الحجم، كون بعضها يحسب بالدولار والبعض بالدينار فقد قمنا بإدخال اللوغاريتم على كل المتغيرات.

هذه البيانات هي عبارة عن بيانات سنوية للفترة الممتدة من سنة 1970 إلى سنة 2017، أي حجم العينة المستعلمة هي 47 مشاهدة،

وتتمثل متغيرات الاقتصاد الكلي المراد دراستها في: معدلات البطالة، معدل التضخم، الناتج الداخلي الخام، الانفاق الحكومي.

في هذا البحث نحاول البحث على نوع المتغيرات باعتبارها مستقرة أو غير مستقرة، وإذا كانت هذه المتغيرات غير مستقرة نختبرها حسب الاختبارات المستعملة، وما هي درجة تكاملها؟.

I.1 اختبار الجذر الأحادي:

إن أحد الشروط الضرورية لإجراء اختبارات التكامل المتزامن، هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، وإلا فإنه لا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، نستعمل هنا اختبار "ADF" للجذر الأحادي[1].

اختبار ديكي فولر الصاعد : « *ADF* »

للقيام باختبار "ADF" على كل متغيرة نستعمل طريقة "OLS" لتقدير النماذج القاعدية الثلاثة لكل متغيرة.

حيث أن: $\nabla(\ )$ تفاضل المتغيرة.

اختبار الـ: ADF يرتكز على الفرضيات التالية:

$$H_0 = \phi_j = 1$$
$$H_1 = \phi_j < 1$$

1. قبول الفرضية العدمية H_0 معناه وجود جذر أحادي، ومنه السلسلة الزمنية غير مستقرة، وباستعمال طريقة "OLS" لتقدير $\varnothing_j$ في النماذج الثلاثة. فإننا نحصل على $t.\varnothing_j$ التي تخضع لتوزيع "$Student$"، فإذا كانت $t.\varnothing_j$ القيمة المحسوبة أكبر من إحصائية "$Student$" الجدولية، فإننا نقبل الفرضية H_0. أي يوجد جذر أحادي.
2. وأما إذا كانت $t.\varnothing_j$ أصغر من إحصائية "$Student$" الجدولية، فإننا نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة، ومنه فإن السلسلة مستقرة.

– اختبار ديكي فولر الصاعد "*ADF*" (1970–2017)

باستعمال برنامج "$EVIEWS$" نتحصل على النتائج التالية:

[1] بن قدور علي "دراسة اثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي – حالة الجزائر- رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية المركز الجامعي سعيدة 2004.

الجدول (2): *ADF Test*

المتغيرة	درجة التأخير " *Lag* "*Mic*	القيمة المحسوبة "*ADF (t.øj)*"	احتمال وجود (*R*) جذر أحادي (*Prob-RU*).
Lg	0	-2.579143	[0,2912]
Linf	1	-2.486794	[0,3329]
Lpib	0	-2.340777	[0,4047]
Lup	1	-0.968843	[0,9384]

باستعمال برنامج "EVIEWS8.0" تظهر النتائج في الجدول (1) أن قيمة "$ADF\,(t.øj)$" المحسوبة أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية *1% ; 5% ; 10%* كما يظهر احتمال وجود جذر أحادي، أكبر عند جميع مستويات المعنوية، ومنه قبول الفرضية العدمية $H_0 = \phi_j = 1$ ، وبالتالي كل متغيرات الاقتصاد الكلي المدروسة غير مستقرة، ولإرجاعها مستقرة نطبق عليها الفروق من الدرجة (1).

الجدول (3): اختبار " *ADF*" الدرجة الثانية

	الدرجة الأولى *1er différence* **القيم الحرجة.**			
المتغيرة	درجة التأخير " *Lag* "*Mic*	القيمة المحسوبة "*ADF (t.øj)*"	الاحتمال (*Prob*).	*%10 ; %5 ; %1*
∇Lg	0	-10.90694	[0.0000]	**(-1,61) (-1,95) (-2,64)**
∇Linf	0	-14.92137	[0,0000]	
∇pib	1	-9.717766	[0,0000]	
∇Lup	0	-13.35860	[0,0000]	

باستعمال برنامج "$EVIEWS$" تظهر النتائج من الجدول (2) كما يلي:

ومنه فإن كل السلاسل مستقرة، ونرفض الفرضية H_0، وعليه فإن هذه السلاسل الزمنية لكل المتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية عند مستوى 1% 5% 10%.

2.I اختبار التكامل المتزامن:

نقوم أولا بتعيين درجة تأخر المتغيرات، يتم هذا التحديد باستعمال معيار "أكاييك" (Aic) ومعيار شفارتز، ثم من بعد نجري اختبار التكامل المتزامن.

1.2.I تحديد درجة التأخير:

باستعمال اختبار "أكاييك" واختبار "شفارتز" فإن درجة التأخير المقترحة هي درجة التأخير الأولى ($1-$) لكون كلا الاختبارات لا يمكن حسابهما بعد هذه الدرجة، وهذا يرجع لكون حجم العينة المأخوذ من سنة 1970 إلى 2017 صغير.

2.2.I اختبار التكامل المتزامن: ***Cointégration test***

بعد التحقق من الشرط الأول، والمتمثل في استقرارية المتغيرات من نفس الدرجة نقوم بتقدير علاقات المدى الطويل بطريقة "OLS"، نقوم هنا باختبار جوهانسن "$Johansen\ Cointégration\ test$"لدراسة العلاقة في المدى الطويل أو باستعمال اختبار "$Johansen$" للقيم الذاتية واختبار نسبة المعقولية العظمى (أعظم احتمال) لمعرفة رتبة التكامل المتزامن.

ومنه اختبار "$Johansen$" يقوم على تقدير النموذج التالي:[2]

$$\Delta y_t = A_0 + A_1.y_{t-P} + A_1.\Delta y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \ldots\ldots\ldots + A_{p-1}.\Delta y_{t-p-1} + \xi_T$$

ومن أجل حساب عدد التأخر في النموذج يكون كما يلي:

$P=1$: النموذج يكون كما يلي:

$$\Delta y_t = A_0 + A_1.\Delta y_{t-1} + \xi_t$$

$P=2$: النموذج كما يلي:

$$\Delta y_t = A_0 + A_2\Delta y_{t-2} + A_{t-1}.\Delta y_{t-1} + \xi_T$$

$P=3$: النموذج يصبح كما يلي:

$$\Delta y_t = A_0 + .\Delta y_{t-3} + \Delta y_{t-2} + \Delta y_{t-1} + \xi_T$$
$$\vdots$$

1- إذا كانت ($r=0$) (r: رتبة المصفوفة A).

في هذه الحالة ليس هناك "$Cointégration$" بين المتغيرات، ولا يمكن تشكيل نموذج تصحيح الأخطاء (ECM).

2- إذا كانت ($r=k$) (k: عدد المتغيرات المقترحة).

في هذه الحالة تكون كل المتغيرات مستقرة، والتكامل المتزامن غير مطروح.

3- إذا كانت ($1\leq r\leq k$)

[2] بن قدور علي ، مرجع سابق ص 252-ص259

في هذه الحالة فإنه يوجد علاقة تكامل متزامن، ويمكن تشكيل نموذج تصحيح الأخطاء رتبة المصفوفة r تحدد عدد علاقة التكامل المتزامن بين المتغير.

ومن القيم الخاصة للمصفوفة A يتم حساب الإحصائية:

$$\lambda_{Trace} = -n.\sum_{i=r+1}^{k} Ln(1-\lambda_i)$$

λ_i : القيم الخاصة بالمصفوفة.

n : عدد المشاهدات.

r : رتبة المصفوفة.

k : عدد المتغيرات.

فرضيات اختبار جوهانسن "*H.test Johanson*"

$$\begin{cases} H_o : r = 0 \\ H_1 : r > 0 \end{cases}$$

- إذا تم رفض الفرضية H_0 نمر للاختبار الثاني أي أن λ_{Trace} أكبر من القيم الحرجة الجدولية.

$$\begin{cases} H_o : r = 1 \\ H_1 : r > 1 \end{cases}$$

- في حالة رفض الفرضية العدمية H_0 نمر إلى الاختبار الموالي.

$$\begin{cases} H_o : r = 2 \\ H_1 : r > 2 \end{cases}$$

- في حالة رفض الفرضية العدمية H_0 نمر إلى الاختبار الذي يليه. وهكذا إلى غاية الوصول إلى الاختبار الأخير.
- إذا تم رفض كل الفرضيات العدمية H_0 نقوم باختبار:

$$\begin{cases} H_o : r = k-1 \\ H_1 : r = 1 \end{cases}$$

- وإذا تم رفض الفرضية العدمية H_0، فإن رتبة المصفوفة تساوي k عدد المتغيرات المدروسة (r=k)، ومنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات لأن كلها مستقرة.

إذن سنحاول هنا باستعمال برنامج "$EVIEWS$" وبالاستعانة باختبار جونسن ($Johansen$) للقيم الذاتية الكبرى واختبار نسبة (***Max-Eigenvalue***) إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة في المدى الطويل(**Lup**, , **Lpib**, **Lg**, **Linf**, **i**).

H0: عدم وجود علاقة تكامل مشترك.

H1: وجود علاقة تكامل مشترك.

الجدول (4): اختبار رتبة التكامل المتزامن (اختبار *Johansen*)، وباستعمال برنامج (*Eviwes*).

Date: 05/22/18 Time: 18:07
Sample (adjusted): 1972 2017
Included observations: 46 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LG LINF LPIB LUP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None*	0.439204	48.30517	47.85613	0.0694
At most 1*	0.234129	39.69882	29.79707	0.4435
At most 2	0.137189	7.428705	15.49471	0.5283
At most 3	0.013838	0.640972	3.841466	0.4234

Trace test indicates 2 cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None*	0.439204	28.60635	27.58434	0.0663
At most 1*	0.234129	22.27011	21.13162	0.5212
At most 2	0.137189	6.787733	14.26460	0.5146
At most 3	0.013838	0.640972	3.841466	0.4234

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

تم تحديد عدد التأخرات المأخوذة في هذا الاختبار باستعمال معاملي: "*Schwarz*" و"*Aicaike*"، فقد وجدناه (1) أي (*P=1*)، وذلك نظرا لصغر حجم العينة المأخوذة.

من خلال الجدول (3) يمكننا استخراج النتائج التالية:

الفرضية (1):

r=0 فإن القيمة المحسوبة "*Max-Eigenvalue*" (48.30517) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى *5%*، وبقيم: (47.85613) على التوالي، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 وتقبل الفرضية H_1 أي وجود علاقة تكامل متزامن.

الفرضية (2):

$r=1$ فإن القيمة المحسوبة (39.69882) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 1% وبقيم: (29.79707)

ومنه نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل H_1 أي وجود علاقة تكامل متزامن.

ومنه سوف تقتصر دراستنا عند مستوى 5% التي توجد علاقتين تكامل متزامن بين المتغيرات، وسنقوم باختبار كل الحالات الممكنة .

1.3.I اختبار "Granger"للتكامل المتزامن:

لإيجاد العلاقتين للتكامل المتزامن، نستعمل اختبار "*Granger*"، والذي يعتبر من الاختبارات المطبقة على البواقي (بواقي المعادلات المقترحة)، إذن وباستعمال برنامج "*Eviews*" استطعنا استخراج هذه العلاقات الثلاث وهي كما يلي:

1- العلاقة الأولى: معدل البطالة والتضخم

باستعمال اختبار "*Granger*" وبرنامج "*Eviews*" تم الحصول على النتيجة التالية:

الجدول (5): اختبار التكامل المشترك

البواقي "*Résiduels*"	عدد التأخر "*Lag Mic*"	*ADF*	الاحتمال *P-Value*
$e_t=ALup_t-Linf_t$	3	-1,023935	[0,0425]

نرى من الجدول أن القيمة المحسوبة لد: *ADF*، أكبر من القيمة الحرجة وباحتمال أكبر [0,0425] عند مستوى 1% نرفض الفرضية H_0 ونقبل H_1. أي هناك تكامل متزامن بين البطالة والتضخم.

2- العلاقة الثانية: معدل البطالة والانفاق الحكومي

باستعمال اختبار "*Granger*" وبرنامج "*Eviews*" تم الحصول على النتيجة التالية:

الجدول (6): اختبار التكامل المشترك

البواقي "*Résiduels*"	عدد التأخر "*Lag Mic*"	*ADF*	الاحتمال *P-Value*
$e_t=ALup-Lg_t$	1	-1,05326	[0,0312]

من خلال الجدول نرفض H_0 ونقبل H_1. أي وجود تكامل متزامن معدل البطالة والانفاق الحكومي.

إذن في الأخير وباستعمال "*Granger*" المطبق على بواقي المعادلات المقترحة في النموذج، تمكنا من الحصول على علاقتين:

1. علاقة تكامل مشترك بين البطالة والتضخم
2. علاقة تكامل مشترك بين البطالة والانفاق الحكومي.

I.3 اختبار العلاقات السببية:

سنحاول اختبار اتجاه العلاقات السببية باستعمال طريقة "*Granger*" بين كل المتغيرات المدروسة (***Lup, Lpib, , Linf, Lg,***) وهنا نحاول تبيان ما هو المتغير الذي يؤثر في الآخر، الأول يؤثر في الثاني أو الثاني في الأول، أو يتأثران ببعضهما في نفس الوقت، ومن شروط دراسة العلاقة السببية يجب أن تكون كل المتغيرات المستعملة مستقرة من نفس الدرجة.

اختبار سببية "*Granger*" يرتكز على النماذج التالية[3]:

ليكن لدينا سلسلتين زمنيتين متكاملة من نفس الدرجة:

$$y_t \to COI(d)$$
$$x_t \to COI(d)$$

$$\nabla(y_t)_2 = \sum_{i=1}^{p} \phi_i . \nabla(x_{t-1})_2 + \xi_t$$

$$\nabla(x_t)_2 = \sum_{i=1}^{p} \psi_i . \nabla(x_{t-1})_2 + \xi_t$$

$$\nabla(y_t)_2 = \sum_{i=1}^{p} \theta_i . \nabla(y_{t-1})_2 + \sum_{i=1}^{p} \lambda_i . \nabla(x_{t-1})_2 + \xi_t$$

$$\nabla(x_t)_2 = \sum_{i=1}^{p} \gamma_i . \nabla(y_{t-1})_2 + \sum_{i=1}^{p} \Gamma_i . \nabla(x_{t-1})_2 + \xi_t$$

$\nabla(\ )_2$ يرمز للتفاضل الثاني للمتغيرة، p : عدد التأخرات.

في الحالات الأربعة نلاحظ أن المعادلة [1] هي معادلة مشتقة (*Restricted*) للمعادلة [3] والمعادلة [2] هي معادلة مشتقة للمعادلة [4].

لاختبار العلاقة السببية (*Granger*) نستعمل الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0 : \lambda_i = 0 \\ H_1 : \Gamma_i = 0 \end{cases}$$

فنكون أمام الحالات التالية:

- يكون المتغيرين (y_t) و(x_t) مستقلين عن بعضهما البعض، إذا لم نستطيع رفض كل من الفرضيتين.
- تكون هناك علاقة سببية في الاتجاهين إذا تم الفرضيتين H_0، H_1 معاً.
- إذا تم رفض H_0وقبول H_1 نقول تكون هناك علاقة سببية بين المتغيرين وتكون هذه العلاقة من تفاضل المتغير الأول (y_t) إلى تفاضل المتغير الثاني (x_t).

[3] بن قدور علي ، مرجع سابق ص 253

دراسة العلاقات السببية:

سنحاول اختبار اتجاه العلاقة السببية باستعمال طريقة "*Granger*" بين المتغيرين للعلاقتين للتكامل المشترك إذن اختبار "*Granger*" يرتكز على:

إذا تم قبول الفرضية H_0 ورفض H_1 فإن العلاقة السببية تكون من تفاضل المتغير الثاني إلى تفاضل المتغير الأول:

ولاختبار هاتين الفرضيتين نقوم بحساب F الإحصائية (F^*) حيث:

$$F^* = \frac{(N-K)/SSR_\mu}{d/SSR_r - SSR_\mu}$$

حيث:

F^*: الإحصائية المحسوبة $F\text{-}statistic$.

N: تمثل عدد المشاهدات للمعادلة غير المشتقة (غير المختزلة).

K: تمثل عدد المعادلات الأصلية.

d: الفروق بين المعادلات.

SSR_r: تمثل مجموع مربعات البواقي في المعادلات [3] و[4].

SSR_μ: تمثل مجموع مربعات البواقي في المعادلات المشتقة [1] و[2].

إذا كانت (F^*) أكبر من إحصائية "*Fisher*" المجدولة نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البدلية أي وجود علاقات سببية، أما إذا كانت (F^*) المحسوبة أصغر من إحصائية "*Ficher*" الجدولية، نقبل الفرضية العدمية، أي عدم وجود علاقات سببية، إذن باستعمال اختبار "*Granger*" وبرنامج "*Eviews*" لاختيار العلاقة السببية استطعنا اختيار ما يلي:

الحالة الأولى:

الجدول (7): اختيار سببية "*Granger*" بين البطالة و معدل التضخم

الفرضيات "*Null-Hypothesis*"	عدد المشاهدات "*Obs*"	*F-statistic*	الاحتمال *Probability*
D(LINF) لا يسبب *D(Lup)*	*48*	*0,28575*	*[0,0425]*
D(Lup) لا يسبب *D(Linf)*		*0,09036*	*[0,91390]*

نلاحظ من خلال الجدول أن القيم (*F*): (*0,28575*) و(*0,09036*) أكبر القيم الجدولية عند مستوى *1%* و*5%*/، وباستعمال الاحتمال [*0,75387*] أكبر عند مستوى *1%* وبذلك نرفض الفرضية العدمية، أي وجود علاقة سببية بين المتغيرين، معناه هناك علاقة سببية من تفاضل *D(Linf)* إلى تفاضل *D(Lup)*. أما العلاقة الثانية كذلك نلاحظ أن احتمال [*0,91390*] أكبر عند مستوى *1%*و*5%* ومنه هناك علاقة سببية في الاتجاهين .

الحالة الثانية:

الجدول (8): اختبار " *Granger Causalité* " بين البطالة والانفاق الحكومي

الاحتمال *Probability*	*F-statistic*	عدد المشاهدات "*Obs*"	الفرضيات "*Null-Hypothesis*"
[0,49682]	*0,71948*	48	*D(Lup)* لا يسبب *D(Lg)*
[0,01980]	*4,60728*		*D(Lg)* لا يسبب *D(Lup)*

نلاحظ من خلال الجدول في العلاقة الأولى أن قيمة الاحتمال [*0,71948*] أكبر عند مستوى *1%* و*5%*، ومنه رفض الفرضية العدمية، أي وجود علاقة سببية بين المتغيرين.أما العلاقة الثانية من تفاضل [*lg*] إلى تفاضل [*lup*] أن قيمة الاحتمال [*0,01980*] أكبر عند مستوى *1%* ومنه نرفض فرضية العدم أي يوجد علاقة سببية بين البطالة والانفاق الحكومي ومنه يوجد علاقة سببية في الاتجاهين.

تحليل دوال الاستجابة:

إن اختبار سببية "*Granger*" يبين وجود علاقة بين المتغيرات، ولإظهار هذه العلاقة نقوم بحساب دوال الاستجابة لكل المتغيرات التالية (*lpib.lup.linf.lg*) فنلاحظ على سبيل المثال من شكل دوال الاستجابة المتغيرات من أثر التغير في متغيرة البطالة على متغيرات الدراسة.

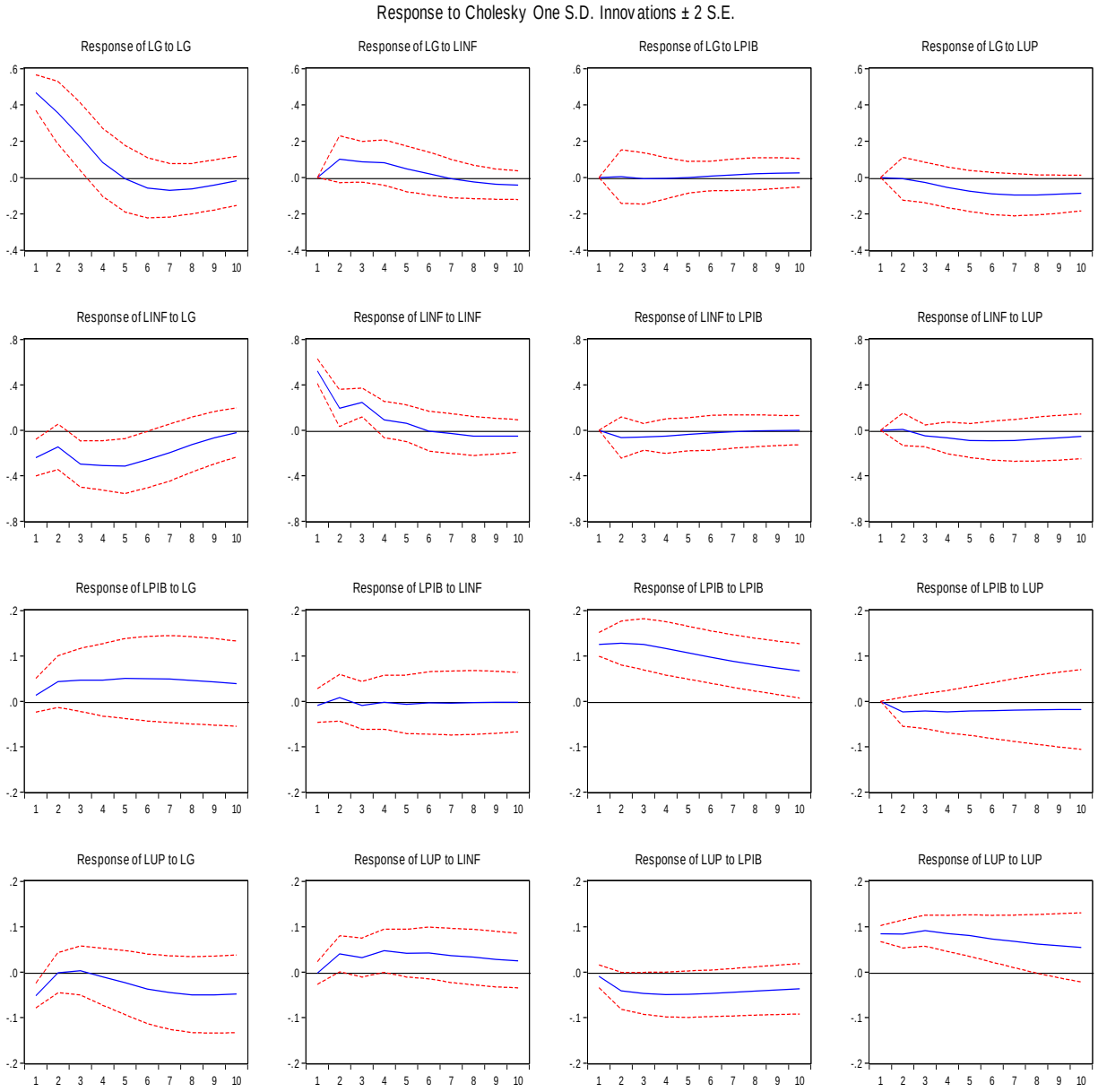

I.4 تقدير النموذج القياسي:

جاءت نتائج التحليل القياسي لاثر المتغيرات المستقلة على البطالة في الجزائر على لتشير مايلي:

Dependent Variable: LUP
Method: Least Squares
Date: 05/22/18 Time: 18:51
Sample: 1970 2017
Included observations: 48

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB	-0.168778	0.053485	-3.155591	0.0029
LINF	-0.017740	0.044187	-0.401475	0.6900
LG	-0.115271	0.059787	-1.928034	0.0603
C	5.380737	0.931524	5.776274	0.0000

R-squared	0.923525	Mean dependent var	2.968478
Adjusted R-squared	0.931947	S.D. dependent var	0.299615
S.E. of regression	0.269330	Akaike info criterion	0.293893
Sum squared resid	3.191690	Schwarz criterion	0.449827
Log likelihood	-3.053439	Hannan-Quinn criter.	0.352821
F-statistic	4.721503	Durbin-Watson stat	0.894366
Prob(F-statistic)	0.006089		

lup=5.38-0.168lpib-0.017linf-0.115lg

التحليل الاحصائي: يشير معامل التحديد (R^2) إلى أن المتغيرات المستقلة المؤثرة في البطالة في الجزائر وهي التضخم والناتج الداخلي الخام والانفاق الحكومي قد استطاعت أن تفسر ما مقداره 92.35 بالمئة من التغيرات الحاصلة في البطالة و 7.65بالمئة تعود لمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج، كما أن معلمات النموذج كانت معنوية اعتماد على اختبار(DW) على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، ولم نجد أن النموذج يعني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

الخاتمة:

لقد تم الاعتماد في الدراسة القياسية إلى البيانات التي تم تجميعها مصدر (Word Bank) حيث قمنا بالعديد من الاختبارات القياسية التي من شأنها أن توضح تفسير المتغيرات الاقتصادية التي تم الاعتماد عليها في دراستها والتي على التالي: التضخم، الإنفاق الحكومي، الناتج المحلي الإجمالي، والمتغير التابع هو معدل البطالة في الجزائر حين قمنا أولا بدراسة الاستقرارية السلاسل الزمنية، واختبار التكامل المشترك.

وبالاعتماد على النتائج السابقة تبين لنا عدم القدرة على تقديم نموذج تصحيح الخطأ ECM ومنه لا يمكننا تقدير العلاقة في المدى القصير وعدم القدرة على التنبأ.

ومنه تطرقنا إلى العلاقة السببية ما بين المتغيرات وبالاعتماد على اختبار غرانجر والذي أظهرت نتائجه وجود علاقة بين المتغيرات مما سمح لنا في الأخير إلى استخلاص أن المتغيرات التي تم الإعتماد عليها لتفسير معدل البطالة في الجزائر تفسر ما مقداره 92.35% مع خلو النموذج من المشاكل الإعتيادية على غرار الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات تجانس التباين مما يدل على معنوية الإختبارات والنتائج المحصلة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تعتبر البطالة من المشاكل الأساسية، على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، التي تعاني منها كل الدول، آخذة حيزًا كبيرًا من أفكار واهتمامات وجهود الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة لمعالجتها .من هذا المنطلق، حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على بعض التساؤلات واختبار الفرضيات وفقاً لمنهجية تحليلية قياسية لمشكلة البطالة خلال فترة الدراسة حيث نجد أن الجزائر اعتمدت فيها إصلاحات اقتصادية بمعية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وغيرت هيكل العديد منا لمتغيرات الاقتصادية التي أثرت بأشكال مختلفة على مستوى البطالة .إن الهدف من وراء هذا البحث المتواضع قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة1970-2017.

للإمام بمختلف جوانب هذه الظاهرة، وللوصول إلى أهداف الدراسة كان لزاماً علينا من جهة تقديم الإطار العام لظاهرة البطالة ومحاولة تحليل تلك الظاهرة في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة هيكلها وخصائصها، ومن جهة أخرى محاولة بناء نموذج قياسي لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة خلال فترة الدراسة.

و فيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث.

نتائج البحث:

- تبين لنا من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة أن هناك جدلا واختلافا بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة البطالة، سواء النظرية الكلاسيكية أو النظرية الكينزية أو حتى النظريات الحديثة وهذا راجع إلى ديناميكية المتسرعة والمتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار لكون تحاليل هذه النظريات محدودة، تتم في فترة زمنية وظروف معينة، لا تطبعها الاستمرارية ولا الشمولية؛
- إن الجزائر أخذت على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، لعلاج الإختلالات الداخلية والخارجية، لكن نجد نتائج محدودة، لآثار عديدة شملت النواحي الإقتصادية والإجتماعية خاصة، حيث تفاقمت مشكلة البطالة ما يعني أن الإصلاحات الإقتصادية الأثر على مستولى التشغيل والبطالة؛
- أخذت الجزائر مجموعة من التدابير كإجراءات لمكافحة والحد من البطالة تمثلت في مجموعة من الأجهزة الخاصة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب والتي حققت نتائج إيجابية؛ لكن أغلبها غير فعالة نظرا لصعوبة التحكم في تسييرها، وهذا من جهة ومن جهة أخرى

المناصب التي تم توفيرها هي مناصب عمل غير دائمة وبالتالي يمكن القول أنها معروضة للزوال إذ تعرضت الدولة إلى نقص في المداخيل، كون أن كل هاته الأجهزة تعتمد على النفقة العمومية التي مصدرها الوحيد هو العائدات من المحروقات.

قائمة المراجع

الكتب:

1. أبو العلاء يسرى و مُحَّد الصغير بعلي، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2009.
2. أحمد عطا الله ماجد، **إدارة الاستثمار**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2011.
3. أديب عيسى لؤي، **الفساد الاداري والبطالة**، الطبعة الأولى، دار الكندري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
4. الأشقر أحمد، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
5. بشير الدباغ أسامة، **البطالة والتضخم**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.
6. حسن الخلق فليح، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.
7. حسين الوادي محمود، كاظم حاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007.
8. حسين محمود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007.
9. داوود حسام وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000.
10. رحمة يسرى أحمد عبد ود السيد مُحَّد أحمد الريستي، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، 2009.
11. رشيد الحكيم، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان الأردن، 2010.
12. زكي رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، العدد 226، علم المعرفة، الكويت، أكتوبر 1998.
13. سالم عرفة سيد، **إدارة المخاطر الاستثمارية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.
14. سكينة ابن حمود، **دروس في الاقتصاد السياسي**، الطبعة الأولى، الدار الملكية للطباعة والاعلام، جامعة الجزائر، 2006.

15. صالح تركي القرشي مُحَمَّد، **مقدمة الاقتصاد القياسي**، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2010.

16. طاقة مُحَمَّد وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

17. عبد العميد عابد وليد، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي**، الطبعة الأولى، مكتبة حصين العصرية للطباعة للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2010.

18. عبد الوهاب نجا علي، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية – تطبيقية**، الطبعة الأولى، دار جامعة، الاسكندرية 2005.

19. عدلي ناشد سوزي، **أساسيات المالية العامة**، منشورات شلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2009.

20. عطية ناصف إيمان، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار جامعة الجديد للنشر، الاسكندرية، 2007.

21. عطية ناصف إيمان، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار جامعة الجديد للنشر، الاسكندرية، 2008.

22. علي العبيدي سعيد، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون و موزعون، عمان الاردن، 2009.

23. علي بخيت حسين، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

24. علي حسين مجيد، عفاف عبد الجبار سعيد، **الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان الأردن، 1998.

25. كاظم الفتلاوي كامل، حسين كامل الزبيدي، **القياس الاقتصادي النظرية والتحليل**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.

26. مجيد ضياء، **النظرية الاقتصادية التحليل الكلي**، الناشر مؤسسة شباب جامعة الجزائر، 2007.

27. مُحَمَّد أحمد السريتي السيد، د علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، 2008.

28. مُحَمَّد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.

29. مُحَمَّد موسى عريقات حربي، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006.

30. محمود الوادي وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2007.

31. نايف علوان قاسم، **إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

32. واصف الوزني، خالد وأحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي، بين النظرية والتطبيق**، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2004.

المذكرات:

1. حميد موسى سندس، **البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع اشارة خاصة الى العراق**، جزئ من متطلبات نيل درجة المجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، 2009.
2. الدين شريط صلاح، **دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة تجربة جمهورية مصر العربية مع امكانية تطبيقها على الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012.
3. سمية بالجبلية، **اثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في البورصة عمان لفترة 1996-2006**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتورة قسنطينة، 2009-2010.
4. عقون سليم، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على نعدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية– حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، 2009-2010.
5. عيسى عيسى آيت، **سياسة التشغيل في ضل التحولات الاقتصادية في الجزائر (انعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصيص التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010.
6. فاروق سحنون، **قياس بعض المؤشرات الكمية الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، 2009-2010.

7. كمال بوصافي، **حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
8. ليلى بن عاشور، **محددات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعومة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص فرع صبر آراء والتحقيقات الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.
9. مُحَمَّد درويش حيماني، **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013.
10. مُحَمَّد صلاح الجلال أحمد، **دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
11. مُحَمَّد عبد الرحمان بن طجين، **دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجيستير، جامعة قاصد مرباح باتنة، 2010-2011.

المداخلات:

1. بوشعور حري، صليحة فلاق، **مداخلة مسببات البطالة وآثارها الاقتصادية، ملتقى دولي: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتخفيف التنمية**، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
2. دلفوف سفيات وحططاش عبد السلام، **حول أثر السلوك الاستثماري على البطالة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثر برنامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004**، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013.
3. عبد الله خبابة، صهيب خبابة، **مداخلة حول دراسات وتجارب دولية في القضاء على البطالة، ملتقى دولي الاستراتيجيات التوفيقية بين التنمية المستدامة والبطالة**، جامعة المسيلة الجزائر، 15-16 2011.
4. علي بودلال، **مداخلة حول: مؤشرات أداء خدمات الاستثمار وأثره على التشغيل والنمو في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)، دراسة قياسية تحليلية**، الملتقى الدولي الرابع جول: رؤية مستقبلية لاقتصاد الجزائر على ضوء خمسين سنة من التنمية، جامعة بشار، يوم 04-05 مارس 2014.

5. فريدة زنيني، نوال شيشة، **الآثار الاقتصادية للبطالة، ملتقى دولي: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتخفيف التنمية**، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
6. قومي عبد الحميد، عايب حمزة، **سياسة التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
7. مُحَمَّد براق، تسعيدين بوسعدين، **مداخلة بعنوان أسباب البطالة والاجراءات لمواجهتها في الجزائر، ملتقى دولي: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتخفيف التنمية**، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
8. نعيمة يحياوي، **فعالية التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية لمواجهة البطالة (دراسة استقرائية في المنظور الاسلامي)، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
9. هاجر غانم، أمنية بودراع، **المحور الرابع: دراسات وتجارب دولية في القضاء على البطالة، الملتقى الدولي تجربة الجزائر في ميدان التشغيل ومحاربة البطالة**، المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.

المجلات والمقالات:

1. البشير عبد الكريم، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلة والمحيطة منها خلال عقد التسعينات**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول.
2. سميرة العابد وزهية عباز، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**، مجلت الباحث، العدد 11، جامعة باتنة الجزائر، 2012.
3. عبد العزيز الجندي خزامي وبوادقجي عبد الرحيم، **الاستثمار في الجمهرية العربية السورية**، المجلد 26، العدد 2، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2010.
4. عبد القادر بودي وآخرون، **تشخيص البطالة في الجزائر دراسة ميدانية لمنطقة بشار**، حوليات جامعة بشار، 2011، العدد 11.

مواقع الانترنت:

1. بن ناوي العنزي فراج، العلاقة بين النمو الاقتصدي والبطالة في بعض الدول العربية، متاح على الموقع www.alriyadhtrading.com.
2. عمار علواني، مداخلة حول دور هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة دراسة تقييمية بولاية سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،سطيف، ص 5، الموقع www.docstoc.com.

الملاحق

الملحق الاول: متغيرات الدراسة

LG	LINF	LPIB	LUP
15.02318649721459	1.308332819650179	1.814221954655971	3.109060958860994
15.03946244460552	0.9162907318741551	2.014903020542265	3.186352633162641
15.07189553050492	1.217875709494927	1.813602497150508	3.210843653170936
15.09991061140283	1.822935086696505	2.015289612472641	3.161246712031564
15.12403254890962	1.603419840108537	2.504227134728441	3.122364924487357
15.15390061242708	2.119863456178751	2.703593618607481	3.044522437723423
15.17669221826909	2.235376343300596	2.793248824936084	3.072693314690119
15.21622544174539	2.50715725872282	2.996966511568794	3.030133700271323
15.23182478007033	2.830267833826459	3.223815604044607	2.94443897916644
15.25081672535584	2.442347035369204	3.394249970861357	2.797281334830153
15.27431160987091	2.261763098473791	3.711408752817511	2.756840365271642
15.29747866915245	2.705379972546331	3.778295022052356	2.747270914255491
15.56740243819331	1.873339456220478	3.801759378028321	2.72785282839839
15.79575311824291	1.786746927404511	3.861767067537088	2.701361212951413
15.95351577564052	2.0906287310704	3.941828379210177	2.70805020110221
16.03033490235081	2.350422422408206	4.112407114373759	2.856470206220483
16.11650438556683	2.51608226725645	4.118780231236193	2.90142159408275
13.83351745625673	2.002830439307996	4.148687534943135	3.265759410767051
13.85451009281328	1.780024213009634	3.944616034695007	2.772588722239781
13.99532898454011	2.228938552825747	3.952047241823989	2.862200880929469
14.03464608788095	2.810004923625204	3.817367211466694	2.980618635743943
14.1266649866012	3.254242968705492	3.688434355072052	3.054001181677967
14.56739823354682	3.454422142899453	3.8518206694365	3.169685580677429
15.25090693938332	3.022374204500412	3.874472736306046	3.141994780532243
15.3770745863161	3.369018483297921	3.537501177622536	3.192942442841696
15.54951555339099	3.471345141564237	3.629355008132068	3.3357695763397
15.84315473086399	3.075005454448499	3.815886484297851	3.349904087274605
15.7959725710059	1.342864803192555	3.839506074588969	3.367295829986474

15.94990892509922	1.446918982936325	3.830569970376984	3.332918540908861
15.9854084733126	0.883767540168595	3.828908752050759	3.377246160839642
16.07902420666389	-1.203972804325936	3.992680908445601	3.357245494132972
13.97943220319617	1.442201993058187	4.005513348515484	3.306886702190914
14.09392077934342	0.3435897043900769	4.023564380161053	3.342861804649192
14.25418217626274	0.9555114450274364	4.198704577546343	3.314186004672526
14.30975852861016	0.7419373447293774	4.212127597878484	3.269568939183719
14.45152108915331	1.208960345836975	4.255612709818223	3.146305132033366
14.53434351629932	1.410986973710262	4.2710950739666	3.004196351966121
14.71282803052153	1.360976553135601	4.341204640153626	2.96010509591084
14.94970521827176	1.33500106673234	4.380775852772229	2.90142159408275
15.24846257297375	1.252762968495368	4.396915247167632	2.731115474033206
15.261566580422	1.193922468472435	4.498697941477575	2.656756906714659
15.3122141684106	1.223775431622116	4.500920164614292	2.583997552432231
15.56147160828674	1.280933845462064	4.52720864451838	2.533696813957432
15.76969679410993	1.33500106673234	4.539030383483547	2.442347035369204
15.61128379457336	1.163150809805681	4.548599834499697	2.397895272798371
15.64147288347122	1.131402111491101	4.56746831880408	2.327277705584417
15.65919084131484	1.223775431622116	4.56746831880408	2.420368128650429
15.65919812005269	1.252762968495368	4.575741375297279	2.509599262378372

الملحق الثاني: الاشكال البيانية للمتغيرات محل الدراسة

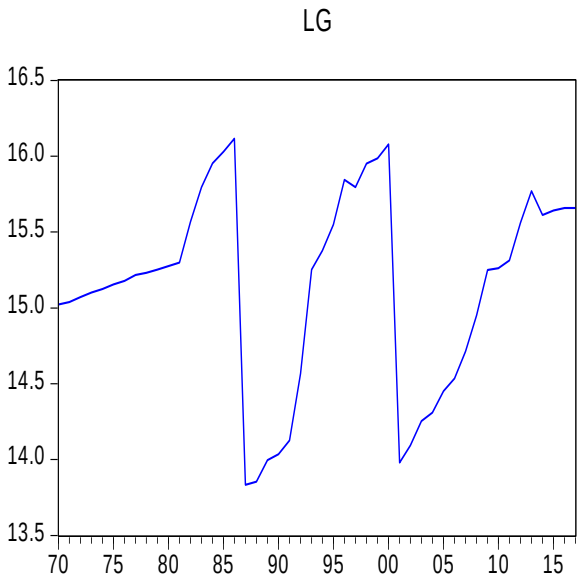

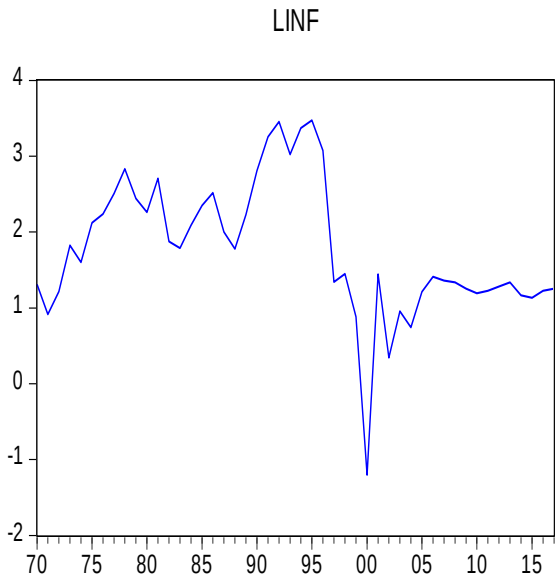

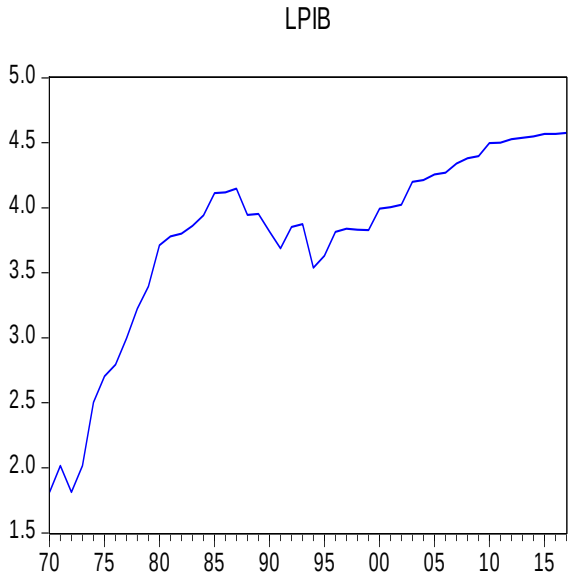

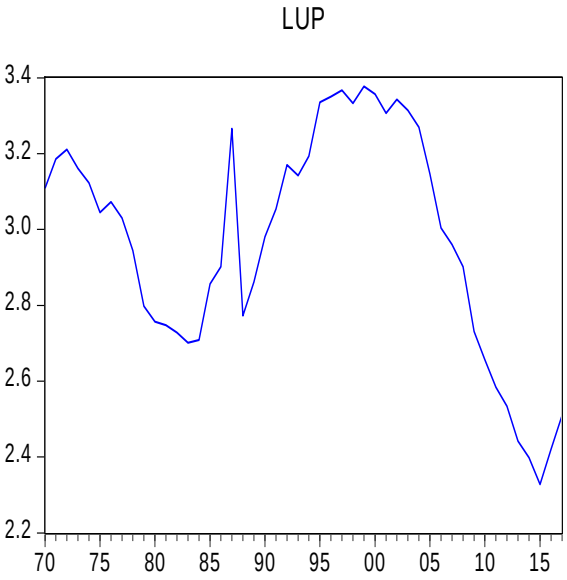

الملحق الثالث: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LG)
Method: Least Squares
Date: 05/22/18 Time: 14:37
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 47 after adjustments

Null Hypothesis: LG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-2.579143*	*0.2912*
Test critical values:	*1% level*	*-4.165756*	
	5% level	*-3.508508*	
	10% level	*-3.184230*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 05/22/18 Time: 14:39
Sample (adjusted): 1972 2017
Included observations: 46 after adjustments

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-2.486794*	*0.3329*
Test critical values:	*1% level*	*-4.170583*	
	5% level	*-3.510740*	
	10% level	*-3.185512*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 05/22/18 Time: 14:41
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 47 after adjustments

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-2.340777*	*0.4047*
Test critical values:	*1% level*	*-4.165756*	
	5% level	*-3.508508*	
	10% level	*-3.184230*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LUP)
Method: Least Squares
Date: 05/22/18 Time: 14:42
Sample (adjusted): 1972 2017
Included observations: 46 after adjustments

Null Hypothesis: LUP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-0.968843*	*0.9384*
Test critical values:	*1% level*	*-4.170583*	
	5% level	*-3.510740*	
	10% level	*-3.185512*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

Null Hypothesis: D(LG,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-10.90694	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LINF,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-14.92137	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LPIB,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.717766	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LUP,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-13.35860	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Date: 05/22/18 Time: 18:31
Sample (adjusted): 1972 2017
Included observations: 46 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LG LINF LPIB LUP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None*	0.439204	48.30517	47.85613	0.0694
At most 1*	0.234129	19.69882	29.79707	0.4435
At most 2	0.137189	7.428705	15.49471	0.5283
At most 3	0.013838	0.640972	3.841466	0.4234

Trace test indicates 2 cointegration at the 0.05 level
** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level*
***MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values*

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None*	0.439204	28.60635	27.58434	0.0663
At most 1*	0.234129	12.27011	21.13162	0.5212
At most 2	0.137189	6.787733	14.26460	0.5146
At most 3	0.013838	0.640972	3.841466	0.4234

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegration at the 0.05 level
** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level*
***MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values*

*Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):*

LG	LINF	LPIB	LUP
1.693259	0.401156	0.567229	2.205042
0.494476	-0.430594	-1.558405	-0.536999
-0.305978	1.199502	-0.432527	-0.570980
-0.358592	-0.033453	0.241418	3.508744

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(LG)	-0.137446	-0.068131	0.128472	0.021505
D(LINF)	-0.300676	0.108364	-0.094676	-0.027731
D(LPIB)	0.014640	0.052265	0.011898	0.006183
D(LUP)	0.029691	0.011277	0.003456	-0.009437

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 23.15242

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LG	LINF	LPIB	LUP
1.000000	0.236914	0.334992	1.302247

	(0.14088)	(0.18212)	(0.42314)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LG)	-0.232732		
	(0.11903)		
D(LINF)	-0.509122		
	(0.14330)		
D(LPIB)	0.024789		
	(0.03358)		
D(LUP)	0.050275		
	(0.02423)		

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 29.28747

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LG	LINF	LPIB	LUP
1.000000	0.000000	-0.410708	0.791463
		(0.25383)	(0.59667)
0.000000	1.000000	3.147562	2.155996
		(0.90451)	(2.12624)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LG)	-0.266421	-0.025801	
	(0.12254)	(0.04088)	
D(LINF)	-0.455539	-0.167279	
	(0.14620)	(0.04877)	
D(LPIB)	0.050632	-0.016632	
	(0.03180)	(0.01061)	
D(LUP)	0.055851	0.007055	
	(0.02505)	(0.00836)	

3 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 32.68134

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LG	LINF	LPIB	LUP
1.000000	0.000000	0.000000	1.067713
			(0.41857)
0.000000	1.000000	0.000000	0.038885
			(1.05504)
0.000000	0.000000	1.000000	0.672619
			(0.64835)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LG)	-0.305731	0.128302	-0.027356
	(0.11894)	(0.08876)	(0.11386)
D(LINF)	-0.426570	-0.280843	-0.298478
	(0.14594)	(0.10891)	(0.13971)
D(LPIB)	0.046992	-0.002361	-0.078291
	(0.03210)	(0.02396)	(0.03073)
D(LUP)	0.054794	0.011201	-0.002227
	(0.02540)	(0.01896)	(0.02432)

اختبار البواقي: